أولاً:
البعد الاقتصادي

المحور الأول:

التنمية الاقتصادية

١- قراءة فى الوضع الحالي

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفير فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل، مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية للبلاد اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مستوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير حياة تتسم بالرخاء والاستدامة لجميع المواطنين.

وبمراجعة المؤشرات الاقتصادية، نجد أن مصر قد مرت خلال الفترة السابقة بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والتي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي بشكل كبير. ولكن الاقتصاد المصري شهد تحسناً ملحوظاً خلال العامين الماضيين في أداء كثير من المؤشرات الاقتصادية في ضوء الإجراءات والسياسات الإصلاحية التي نفذتها الحكومة والتي ساهمت في إعادة بناء الثقة في الاقتصاد المصري محلياً ودولياً. فقد ارتفع **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** الحقيقي خلال عام ٢٠١٥/١٤ ليبلغ نحو ٤,٢٪ مقارنة بمعدل نمو ضعيف خلال الفترة من ٢٠١١/١٠ حتى ٢٠١٤/١٣، حيث تراوح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي خلال هذه الفترة بين ٢,١٪ و٢,٢٪.

كما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية بنهاية عام ٢٠١٥/١٤ ما يقرب من ٢٤١٩,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ١٥,١٪ عن عام ٢٠١٤/١٣ والذي بلغ نحو ٢١٠١,٩ مليار جنيه. وتراجع **معدل البطالة** خلال عام ٢٠١٤، حيث انخفض من ١٣,٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٣٪ في عام ٢٠١٤ واستمر في الانخفاض ليبلغ ١٢,٧٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٥. وبلغ **معدل التضخم** في الفترة من يناير-أكتوبر خلال عام ٢٠١٥ قيمة ١٠,٤٪ مقارنة بذات الفترة من السنة السابقة. وشهدت **الاستثمارات الكلية** تحسناً ملحوظاً خلال العامين الماضيين، حيث وصل إجمالي حجم الإنفاق الاستثماري إلى نحو ٣٥٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥/١٤ بنسبة زيادة تصل إلى ٢١,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، والذي بلغت فيه الاستثمارات الكلية حوالي ٢٩٠,٦ مليار جنيه. وتراجع معدل الادخار في عام ٢٠١٥/١٤ ليصل إلى نحو ٥,٩٪ مما ترتب عليه اتساع الفجوة التمويلية بشكلٍ كبير.

كما حقق **ميزان المدفوعات** فائض قدره ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤ مقابل ١,٥ مليار دولار في العام السابق نتيجة تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات إلى الداخل بقيمة تبلغ ١٧,٦ مليار دولار (مقابل ٥,٣ مليار دولار في العام السابق)، بسبب ارتفاع **صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة** في مصر من ٤,١ مليار دولار عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤. وفي الجانب الآخر ارتفع العجز في الميزان الجاري إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقابل ٢,٧ مليار دولار في العام السابق. ومن خلال تتبع تطورات ميزان المعاملات التجارية خلال السنوات القليلة الماضية يتضح ارتفاع في **عجز الميزان التجاري** من ٣٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤.

أما بالنسبة **للموازنة العامة للدولة**، فقد بلغت **نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي** عام ٢٠١٥/١٤ نحو ١١,٥٪. كما شهد الدين **المحلي والخارجي** ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت نسبة **الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي** ٩٢,٧٪. بينما بلغت نسبة **الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** ١٥٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٥/١٤ مقارنة بنحو ١٦,٤٪ في العام المالي السابق. وانخفض صافي الاحتياطيات الدولية إلى ١٦,٤ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٥ لتتراجع بذلك عدد شهور الواردات السلعية التي تغطيها صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو ٣,٢ شهر.

وبالرغم من ارتفاع معدل النمو وتحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام إلا أن الاقتصاد المصري مازال يواجه عدد كبير من التحدّيات سيلي ذكرها بشيء من التفصيل، ويأتي على رأسها انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري وعدم كفاءة إدارة واستغلال موارد الدولة بسبب انتشار البيروقراطية وزيادة التهديدات الأمنية التي تُحيط بالمنطقة واستمرار مواجهة الكساد العالمي في عددٍ كبير من الدول الكبرى. وعلى الرغم من ذلك، يتمتع الاقتصاد المصري بعدد كبير من المقومات التي يؤدي حسن استغلالها للتغلب على هذه التحديات ودفع النشاط الاقتصادي بشكل كبير.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ومقومات الاقتصاد المصري وأهم التحديات التي تواجهه وأهم السياسات والمشروعات والبرامج للتغلب على التحديات سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعي في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري.. اقتصاد سوق منضبط يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٣- الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تسعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الثمانية الرئيسية التالية:

الهدف	التعريف
استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي	خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار
تحقيق نمو احتوائي ومستدام	رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر
زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كل من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو
تعظيم القيمة المضافة	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري
يلعب دور فعّال في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية	زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الاصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات
توفير فرص عمل لائق ومنتج	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الانتاجية
يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	تحسين مستوى معيشة المواطنين
دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد	العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات

٤- مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

وقد تم ترجمة الأهداف الثمانية إلى مؤشرات أداء محددة تُستخدم كوسيلة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف، وللمساهمة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية. وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	معدل النمو الحقيقي (٪)	يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة	٤,٢[١]	١٠	١٢
٢		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	يقيس الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) منسوباً لعدد السكان	٣٤٣٦,٣[٢]	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣		حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (٪)	يقيس مساهمة الناتج المحلي الإجمالي المصري في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٠,٢١[٣]	٠,٤	١
٤		نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (٪)	نسبة السكان على مستوى إجمالي الجمهورية تحت خط الفقر القومي (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة)	٢٦,٣[٤]	٢٣	١٥
٥		نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي (كلفة البقاء على قيد الحياة)	٤,٤[٥]	٢,٥	٠
٦		نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٩٢,٧[٦]	٨٥,٧	٧٥
٧		نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس صافي إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات للحكومة العامة (ويشمل صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١١,٥[٧]	٧,٥	٢,٢٨

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٨	النتائج الاستراتيجية	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)	يقيس قدرة الاحتياطي على تمويل الواردات السلعية	٣,٢ [٨]	٦	١٠
٩		معدل التضخم (٪)	يقيس التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وهي أسعار البنود الاستهلاكية (السلع والخدمات التي تشترى لأغراض الحياة اليومية)	١١,٨ [٩]	٨	٥-٣
١٠		معدل البطالة (٪)**	يقيس نسبة الأفراد (١٥ – ٦٤ عام) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوباً إلى قوة العمل في نفس الفئة العمرية	١٢,٨ [١٠]	١٠	٥
١١		نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	يقيس نسبة الإناث (من سن ١٥ عام) اللاتي يزاولن أعمالاً بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) سواء داخل المنشآت أو خارجها، ويدخلن في حكم المشتغلات المرتبطات بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة البحث لأسباب المرض أو الأجازة منسوباً لإجمالي المشتغلين	٢٢,٨ [١١]	٢٥	٣٥
١٢		معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	يقيس متوسط عدد الأطفال الذي يمكن أن تنجبهم السيدة خلال فترة حياتها الإنجابية وفقاً لمعدلات الإنجاب التفصيلية (حسب العمر) السائدة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدة إدارية محددة في سنة معينة	٣,٥ [١٢]	٣,٣	٢,٤
١٣		مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	يقيس مدى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي من خلال خمسة مؤشرات فرعية	١٣٧ [١٣]	١٠٠	٣٠
١٤		مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	يقيس تقدم مصر في عدد من المجالات المتعلقة بتسهيل الأعمال مثل سهولة الحصول على الكهرباء والحصول على تسهيلات ائتمانية وسهولة دفع الضرائب وغيرها	١٣١ [١٤]	١٠٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٥	النتائج الاستراتيجية	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	يقيس تنافسية الدول في ثلاثة محاور أساسية: التنافسية في المتطلبات الاقتصادية الأساسية (مثل البنية التحتية والبيئة الاقتصادية) وفي تسهيل فعالية الاقتصاد (مثل التعليم العالي والاستعداد التكنولوجي) وفي عوامل الابتكار والتطور	١١٦ [١٥]	٩٠	٣٠
١٦		معدل النمو الصناعي (٪)	يقيس معدل التغير في ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول)	٥ [١٦]	٧	١٠
١٧	مخرجات	نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلى الإجمالي (٪)	يقيس نسبة ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بتكلفة عوامل الإنتاج	١٢,٥ [١٧]	١٥	١٨
١٨		نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة القيمة الإجمالية للتجارة السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الإنفتاح على العالم	٣٧ [١٨]	٤٥	٦٥
١٩		نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة (الفائض/العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	-٣,٧ [١٩]	-٣	١
٢٠		نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مؤشر محلي يقيس مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٥١ [٢٠]	٥٣	٥٧
٢١		نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (٪)	يقيس مساهمة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي مثل صناعة الطائرات والحاسب الآلي والأدوية في إجمالي الصادرات الصناعية	١ [٢١]	٣	٦

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٢٢	مخرجات	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	يقيس صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٦,٣٧ [٢٢]	١٥	٣٠
٢٣		نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة قيمة ناتج القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	٦٠ [٢٣]	٦٥	٧٥
٢٤		قيمة إيرادات خدمات التعهيد Outsourcing (ترحيل الخدمات) (مليار دولار)	يقيس حجم إيرادات الاستثمار في الأنشطة التي يمكن نقل خدماتها التجارية لبلد آخر	١,٢ [٢٤]	٢	٥
٢٥	مدخلات	الضرائب على الدخل (٪)	يقيس معدل ضريبة الدخل المطبقة على الشركات	٢٢,٥ [٢٥]	٢٢,٥	٢٢,٥
٢٦		ضريبة القيمة المضافة (٪)	يقيس معدل ضريبة القيمة المضافة المطبقة	١٠ [٢٦]	١٠	١٠
٢٧		نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (٪)	يقيس زيادة الصلاحيات الممنوحة للمحليات في الاستثمارات المحلية	١٢,٥ [٢٧]	٢٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٢٨	مدخلات	معدل التكوين الرأسمالي (معدل الإستثمار) (٪)	يقيس حجم الإنفاق على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً لها صافي التغيرات في مستوى المخزون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	١٤,٤ [٢٨]	٢٠	٣٠
٢٩		كفاءة الإستثمار العام PIM (٠-٤) نقطة	يقيس مدى الكفاءة في الاستثمارات الحكومية من خلال مؤشرات فرعية تشمل كيفية تقييم المشروعات، وإختيارها، وتحديد الميزانية المناسبة لها، وتنفيذها، وتقييم جودة التنفيذ	١,٤٣ [٢٩]	٢	٣,٥
٣٠		قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه)	يقيس التطور في التكاليف التي تتحملها الدولة في تنفيذ برامج مساندة وتنشيط الصادرات	٢,٦ [٣٠]	٦ [٣١]	٨

١. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ (والبالغ ١٨٠١,٩ مليار جنيه) مقارنةً بعام ٢٠١٤/٢٠١٣.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٣.
٣. Calculated based on: World Bank, World Development Indicators, GDP (Constant 2005) Data for 2014.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٣/٢٠١٢). * علماً بأن هذا المؤشر يرد أيضاً في محور العدالة الاجتماعية.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٣/٢٠١٢).
٦. وزارة المالية، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٧. وزارة المالية، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٨. البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠١٥.
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، نوفمبر ٢٠١٥.
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، بيان الربع الثالث لعام ٢٠١٥. ** يتم تقدير معدل البطالة حسب النوع وفئات العمر ومستويات التعليم المختلفة ووفقاً للتوزيع الجغرافي.
١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، إصدار أغسطس ٢٠١٥، بيان الربع الثاني لعام ٢٠١٥.
١٢. وزارة الدولة للسكان، الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥-٢٠٣٠، ٢٠١٥.
١٣. World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2015-2016.
١٤. World Bank, Doing Business Report ,٢٠١٦.
١٥. World Economic Forum, Global competitiveness report, 2015-2016.
١٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥/٢٠١٤.
١٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥/٢٠١٤.
١٨. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥/٢٠١٤.
١٩. البنك المركزي المصري، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٢٠. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥/٢٠١٤، البيان يشمل الخدمات الاجتماعية والخدمات الإنتاجية ولا يتضمن الكهرباء والمياه والتشييد والبناء.
٢١. World Bank, World Development Indicators, 2014.
٢٢. البنك المركزي المصري، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٢٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٢٤. تقديرات وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن المتوقع وفقاً للتقديرات أن يصل حجم الإستثمار في خدمات التعهيد عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢ مليار جنيه مصري.
٢٥. وزارة المالية.
٢٦. وزارة المالية.
٢٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٢٨. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
٢٩. IMF, Investing in Public Investment : An Index of Public Investment Efficiency ,2010.
٣٠. وزارة المالية، المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ٢٠١٥/٢٠١٤.
٣١. وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية وخطة العمل، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.

ب- المؤشرات المستحدثة

المسلسل	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١	**نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد**	ضرورة توفير إحصاءات دقيقة حول القطاع غير الرسمي لوضع سياسات وبرامج تستهدف دمجه في منظومة القطاع الرسمي ومتابعة مدى فعالية هذه الإجراءات	سوف يتم إعداد مؤشرات تعمل على توضيح الواقع الفعلي للقطاع غير الرسمي
٢	**معدلات نمو الأقاليم الاقتصادية**	أهمية توفير مؤشر محلي يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم الاقتصادية المختلفة	قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بتركيب "الحسابات الإقليمية"، حيث تم تقدير القيمة المضافة على مستوى المحافظات والأقاليم الاقتصادية، وبناءً على هذه الحسابات سيتم تقدير معدلات النمو المستهدفة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ ومن ثم دورية تركيب الحسابات الإقليمية والتي ترتبط بشكل كبير بدورية تنفيذ التعداد الاقتصادي الذي يقوم بإعداده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مقوّمات الاقتصاد المصري

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من المقوّمات التي تُمكّنه من الوصول إلى مستهدفاته بحلول عام ٢٠٣٠ اذا تم التركيز على استغلالها بشكل جيّد. فمصر قادرة على تحقيق قفزة كبيرة في مجال التنمية ونهضة اقتصادية إذا نظرنا إليها نظرة شاملة وواسعة بتاريخها وثرواتها وموقعها الجغرافي المتميّز ومكانتها السياسية والطاقة البشرية الهائلة ومقوّمات الإبتكار وعوائد الاستثمار فيها كما أنها أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل أبرز هذه المقوّمات في الآتي:

١. **موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي:** تعد مصر بموقعها الجغرافي أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب. فإلى جانب النقل البري الذي يلعب دوراً كبيراً في نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر، يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية سواء الطبيعية أو الصناعية مثل نهر النيل الذي يشق أرضها من الجنوب إلى الشمال. كما يوجد عدد من الموانئ البحرية المطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليجي السويس والعقبة وتصل إلى ٦٠ ميناءاً بحرياً تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر، وتعتبر حلقة من حلقات النقل المتكامل بين النقل النهري والبحري. وقد لعبت قناة السويس دوراً كبيراً في دعم مكانة الموقع الجغرافي المصري، حيث تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائي بحري مباشر دون أي حلقة برية وسيطة. ومنذ إنشاء القناة أضحت أهم طريق شرياني في العالم للتجارة الخارجية والملاحة البحرية عمومًا، ولتجارة الشرق والغرب خصوصاً. ومن المنتظر أن تعمل قناة السويس الجديدة على توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر، شريطة زيادة نمو حجم التجارة الدولية بالطبع.

٢. **الطاقة البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي:** تعد مصر من أكثر الدول تعداداً في الشرق الأوسط مما يجعل السوق المصري أكبر سوق استهلاكي بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع حجم سكانها، الأمر الذي يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة. كما لديها فرصة متميزة للغاية كونها دولة شابة، حيث يبلغ تعداد السكان بها ممن هم دون الـ ٣٠ عاماً ٦١٪ من إجمالي السكان. كما تتمتع مصر بشبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من أن تكون مركزاً للتجارة في الشرق الأوسط إذا أحسن استغلال هذه الاتفاقيات.

٣. **المقومات السياحية:** تعد السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومي والعملة الأجنبية للاقتصاد المصري، حيث تمتلك مصر كل مقومات الجذب السياحي، فبالإضافة إلى سحر الطبيعة وروعة المناخ تضم مصر حوالي ثلث آثار العالم، وتزخر بتراث عريق وحضارة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ على مدار أكثر من سبعة آلاف سنة. وتتميز مصر بتنوع المنتج السياحي، حيث تعد السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية، من أهم وأقدم أنواع السياحة هذا إلى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفاري الصحراوية وسياحة اليخوت والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية، بالإضافة إلى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية، وتمثل سياحة مراكز الغوص اليوم نشاطاً سياحياً يلقى رواجاً كبيراً.

٤. **تنوع الاقتصاد المصري:** يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على قطاع الخدمات وعوائد قطاع النفط والإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية وعوائد السياحة ودخل قناة السويس، الأمر الذي يجعل الاقتصاد المصري اقتصاد متنوع، ويحمي هذا التنوع الاقتصاد المصري من التأثير السلبي للصدمات التي قد تصيب قطاعاً من هذه القطاعات؛ كما أنه يتيح لمصر فرصة أكبر في المشاركة والاندماج في سلاسل الإنتاج والقيمة على المستوى العالمي.

٥. **توافر العديد من فرص الاستثمار الحقيقي المستدام:** الذي سيكون له تأثير ايجابي ملموس على تحقيق التنمية بمصر، والتي يتمثل أهمها في تنمية محور قناة السويس، وتعمير واستثمار منطقة شمال غرب خليج السويس، وشمال سيناء والساحل الشمالي الغربي. وتحويل مصر إلى مركز لوجستي عالمي وتطوير منطقة المثلث الذهبي وغيرها من المشروعات التي تمثل فرصاً استثمارية عالية الجاذبية والربحية.

٦. **كبر حجم المساحة غير المستغلة:** أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر ما زالت تحتاج الى استصلاح واستغلال وتحتوي على الكثير من الخيرات، فكلاً من منطقة شمال سيناء وساحل خليج العقبة تعتبر كنوز غير مستغلة حتى الآن في مصر.

٧. **صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات:** ففي العقد الأخير فقط، صمد الاقتصاد المصري أمام أزمتين عالميتين أثرتا على دول العالم أجمع، الأولي أزمة الغذاء التي واجهت العالم عام ٢٠٠٨ ورغم أن مصر ثاني أكبر دولة مستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها استطاعت أن تخرج من هذه الأزمة وتحقق معدل نمو٤,٧٪، كما أن الاقتصاد المصري نجح في تخطي تداعيات الأزمة العالمية وأن يحقق معدل نمو٦٪ خلال الربع الأخير من العام المالي٢٠٠٩/٢٠١٠.

٨. **توافر موارد الطاقة المتجددة:** تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز. فعلى صعيد طاقة الرياح، تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التي تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى ١٠م/ثانية، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر علي طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح، بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالديمومة والاستمرارية وعدم النضوب. وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، فلمصر العديد من المميزات التنافسية التي تتمثل في وقوعها ضمن الحزام الشمسي وفقاً لأطلس الشمس الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة/م٢ وهذا غير متوافر في عدد كبير من الدول، الأمر الذي يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة.

٩. **الثروة المعدنية:** تمتلك مصر الكثير من المعادن التي تتنوع من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع، وتنقسم الثروات المعدنية في مصر إلى خمسة أنواع أساسية، هي: أ- **خامات الطاقة**، وتشمل المواد البترولية كالبترول والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من ضعف إنتاجية مصر من خامات الطاقة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، ويتضح ذلك من ارتفاع معدلات استيراد المشتقات البترولية والغازية، إلا أن هناك طفرة في مجال الاكتشافات الجديدة التي تبشر بمستقبل واعد للطاقة في مصر. ب- **خامات الطاقة الصلبة** في طياتها عدداً من الأنواع، أهمها: الخامات الكربونية، كالفحم، والطفلة الزيتية التي تتواجد فى الصخور التي تعلو تكوين الفوسفات فى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد. ج- **الخامات المشعة**، كاليورانيوم الذي يتواجد في صخور الصحراء الشرقية فى منطقة المسيكات وجبل قطار وسيناء ويستخدم في إنتاج الطاقة النووية. د- **الخامات الفلزية**، وتشمل ثلاثة أنواع من المعادن، وهي: الخامات الحديدية والخامات غير الحديدية والمعادن النفيسة، هـ- **الخامات الحديدية**، كالحديد الذي يعد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر، وهو أساس الصناعات الثقيلة حيث يستخدم في صناعة السيارات والقطارات وأعمال البناء. كما يتوافر العديد من الخامات غير الحديدية كالنحاس، والمعادن النفيسة كالفضة والبلاتين والذهب والخامات اللافلزية وأخيراً خامات الصناعات الكيميائية والأسمدة، وكل هذه المعادن تتوافر بكميات كبيرة ويتم استغلالها في التصنيع والتصدير.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية

بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصري العديد من المقومات التي تُمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الهيكلية التي تتمثل في بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية، والتشوّهات الاقتصادية على المستوى الجزئي، وضَعف رأس المال البشري والبنية الأساسية، وصعوبة الحصول على التمويل، وانخفاض مستوى التنافسية. وتعكس المؤشرات الدولية تلك التحديات ومدى الجهد المطلوب لتخطيها، فلقد احتلت مصر ترتيب ١٣١ من ١٨٩ دولة في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٦، وترتيب ١١٦ من ١٤٠ في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعمل الحكومة بشكل مستمر على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع السياسات والبرامج الملائمة والفعالة.

وتنقسم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية إلى تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديات على المستوى القطاعي، حيث تتشارك جميع القطاعات في التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي بينما تختلف التحديات من قطاع إلى آخر باختلاف طبيعة الموارد المستخدمة والعملية الانتاجية والقوانين في كل قطاع، وفيما يلي عرض لهذه التحديات.

١- تحديات النمو الاقتصادي

على مستوى الاقتصاد الكلي

تعرّض الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة الماضية لعددٍ من الأزمات التي ترتب عليها تراجع معدلات النمو والاستثمار والتشغيل والإيرادات العامة للدولة والتدفقات الحكومية وارتفعت النفقات الحكومية وزاد العجز الكلي وعجز الميزان الجاري والتجاري وتراجع الاحتياطي النقدي إلى أدنى مستوياته. ويمكن تقسيم تحديات النمو الاقتصادي إلى تحديات متعلقة بالسياسات المالية والنقدية والاستثمار بالإضافة إلى التحديات المؤسسية والهيكلية.

- **تحديات متعلقة بالسياسات المالية**

ويمكن حصر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مجال المالية العامة للدولة فيما يلي:

- **جمود هيكل النفقات العامة:** لا يتسم الهيكل الحالي للإنفاق العام بالمرونة الكافية، حيث تشكّل مدفوعات خدمة الدين والأجور والدعم والتحويلات الأخرى ما يقرب من ٧٥٪ من إجمالي الإنفاق العام. ويعوق ذلك من قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.
- **انخفاض الإيرادات العامة:** تُشكّل الإيرادات الضريبية ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة فقط، ويُشير ذلك إلى ضرورة إجراء إصلاح شامل لمنظومة الضرائب وتحصيلها، خاصة فيما يتعلق برفع كفاءة تحصيل الضرائب المفروضة على الأعمال الحرّة والقطاع غير الرسمي وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام في محافظات الجمهورية المختلفة.
- **ارتفاع العجز الكلي للدولة:** ترتب على ارتفاع النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة للدولة زيادة العجز الكلي ليصل إلى ١١,٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **تضخم حجم الدين العام المحلي:** يمثل تضخم حجم الدين العام المحلي تحدياً كبيراً للاقتصاد المصري، حيث وصل حجم الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٢,٧٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/١٤، ويرجع ارتفاع حجم الدين بشكل رئيسي إلى استخدام الدين المحلي قصير الأجل لتمويل عجز الموازنة، كما تؤدي زيادة حجم الدين المحلي إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة (خدمة الدين)، وإصدار مزيدٍ من الديون بتكلفة أعلى لسداد الديون السابقة. وبشكل عام تؤثر التحديات المرتبطة بالسياسة المالية سلبياً على درجة تنافسية مصر، ومن المتوقع ارتفاع الضغوط على المالية العامة للدولة في ضوء الالتزام بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تتطلب زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي في حدود ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

- **تحديات متعلقة بالسياسات النقدية**

تفرض الاختلالات على مستوى السياسة المالية ضغوطاً على استقلالية السياسة النقدية، حيث يواجه البنك المركزي ضغوطاً شديدة للموازنة بين التضخم من ناحية وتحفيز النمو وتمويل العجز الحكومي من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن رفع سعر الفائدة لاحتواء التضخم يُزيد من تكلفة الاقتراض، ومن ثمّ يؤثر سلباً على الطلب على الائتمان، كما تُفضل البنوك إقراض الحكومة نتيجة الفارق بين سعر فائدة الإقراض والعائد على السندات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، ومن ثم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي. ويمكن حصر التحدّيات التي يواجهها الاقتصاد المصري في مجال السياسة النقدية فيما يلي:

١. **ارتفاع معدل التضخم:** لا يزال احتواء التضخم من التحديات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، فقد بلغ متوسط معدل التضخم العام ١٠,٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث ازدادت الضغوط التضخمية بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الغذاء محلياً بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، وكذلك نتيجة لنقص المعروض وضَعف القدرات التخزينية، وانخفاض الواردات بسبب تدهور الاحتياطيات النقدية الدولية، الأمر الذي يُضيف مزيداً من الضغوط على الإنتاج المحلي.

٢. **ضعف موقف الاحتياطي النقدي:** فقد تدهورت الاحتياطيات النقدية الدولية من ٣٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٦,٤ مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠١٥، في حين حال دعم دول الخليج دون مزيدٍ من التدهور. ويرجع ذلك التدهور بالأساس إلى تراجع إيرادات قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى استخدام الاحتياطيات الدولية في تمويل الواردات خلال تلك الفترة، والحفاظ على استقرار سعر الصرف. ويُغطي الاحتياطي النقدي ٣,٢ شهر من الواردات بنهاية أكتوبر ٢٠١٥.

- **تحديات التشغيل**

يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات البطالة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وحتى تاريخه على الرغم من تراجع معدلات البطالة بشكل طفيف خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ وحتى يونيو ٢٠١٥، حيث انخفضت من ١٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٢,٨٪ في سبتمبر ٢٠١٥. ويمكن حصر تحديات التشغيل في الآتي:

١. **ارتفاع البطالة بين الشباب:** يمثل ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب تحدياً حقيقياً أمام الاقتصاد المصري، حيث يندرج حوالي ٦٦,٤٪ من العاطلين عن العمل تحت الفئة العمرية ١٥-٢٩ عام في يونيو ٢٠١٥، كما تتركز معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً.

٢. **ارتفاع معدل البطالة بين الإناث:** تتفاوت معدلات البطالة بين الجنسين، فقد بلغ معدل البطالة بين الذكور نحو ٩,٣٪ بنهاية شهر يونيو عام ٢٠١٥ مقابل ٢٤,١٪ للإناث في ذات الفترة. وتستمر مساهمة المرأة في سوق العمل في الانخفاض رغم الزيادات السكانية، بسبب صعوبة ظروف العمل بالقطاع الخاص وارتفاع عدد ساعات العمل به.

٣. **ضعف الكفاءة في سوق العمل:** يتسم سوق العمل بضعف الكفاءة المترتبة على عدم توافر المهارات الإدارية اللازمة، وعدم الربط بين الإنتاجية والأجر، وعدم ملائمة مُخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل. وقد ترتب على ذلك تأخر ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (ترتيب مصر ١٣٧ عام ٢٠١٥).

٤. **ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي:** ارتفع حجم القطاع غير الرسمي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية بشكلٍ كبير، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن هذا القطاع قد ساهم في توفير فرص عمل لعددٍ كبير من الشباب، إلا أن هذا العمل لا يُعتبر لائقاً نظراً لتدنّي الأجور وغياب عوامل الأمن والأمان، وتركزه في قطاع التجارة والتوزيع مما أثر سلباً على إنتاجية هذا القطاع وتدهور جودة المنتجات التي لا تخضع للرقابة وتُضِر بمصالح المستهلكين. (سيتم مناقشة تحديات القطاع غير الرسمي بشكل أكثر تفصيلاً لاحقاً).

- **تحديات الاستثمار**

شهد الاقتصاد المصري عقب ثورة يناير ٢٠١١ تراجع في معدلات الاستثمار. فقد بلغ متوسط مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٢٤٪ خلال الفترة بين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ -٢٠٠٩/٢٠١٠، ليتراجع إلى ما يقرب من ١٤,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥. ويعاني الاقتصاد المصري من بعض التحديات التي تحول دون زيادة الاستثمارات مثل:

١. **ضعف معدلات الادخار المحلي:** يتسم الاقتصاد المصري بضعف معدلات الادخار المحلي، حيث بلغت مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ١١,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وتُعد تلك المعدلات منخفضة مقارنة بدول البريكس (BRICs) والتي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا. وتقدّر مساهمة الادخار في الناتج المحلي في هذه الدول بحوالي ٣٠,٤٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وترتفع هذه النسبة في الدول الآسيوية الناشئة. وقد ترتب على تراجع معدلات الادخار زيادة الفجوة الإدخارية لتصل إلى ٨,٤٪ في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد أن كانت ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢. **تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً واضحاً في تحفيز النمو خاصة في ظل ضَعف معدلات الادخار والاستثمار المحليين. وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي بلغت في المتوسط ٦,٥ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠٠٩/٢٠١٠، لتبلغ في المتوسط ٤,١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد شهد عام ٢٠١٥ ارتفاعاً تدريجياً في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى نحو ٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣. **عدم ملائمة بيئة الاعمال:** يمثل ضَعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية تحدياً رئيسياً للاقتصاد المصري. حيث تمثل صعوبة وطول الإجراءات الإدارية لبدء مشروع وإصدار تراخيص الإنشاء وتسجيل الملكية، بالإضافة إلى عدم وضوح آليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين وقواعد الحوكمة والشفافية تحديّات هيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال، هذا بالإضافة إلى ظاهرة المدفوعات غير الرسمية في بعض الجهات مما يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد المصري. ويُعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ خطوة في الاتجاه الصحيح لتطوير بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية لممارسة النشاط الاقتصادي.

- **التحديات المؤسسية**

تتركز أهم التحديات المؤسسية التي يواجهها الاقتصاد المصري فيما يلي:

١. **تعدّد القوانين وتشابكها:** بالإضافة إلى تقادم بعضها وعدم ملائمة الكثير من القوانين مع التطوّرات التي شهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الجهد المبذول لتطوير الإطار التشريعي الحاكم للنشاط الاقتصادي، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التطوير.

٢. **الحوكمة والشفافية والمساءلة:** يُعد ضعف ثقة المواطنين في أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة من أهم التحديّات التي تحتاج إلى اهتمام خلال الفترة القادمة. ولذلك، تعمل الحكومة على توفير البيانات بشكل دوري ومستمر ومتابعة تنفيذ مبادئ الحوكمة في كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدني وزيادة التنسيق الأفقي بين أجهزة الدولة المختلفة، وبين الإدارات المركزية والمحلية.

٣. **مركزية اتخاذ القرار:** تتركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الإدارة، مما يرفع من مستوى البيروقراطية داخل الدولة ويعوق التنمية الاقتصادية. لذا، لابد من وجود تفويض للسلطات من أجل دفع عجلة التنمية وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتهم التنموية [١].

- **تحديات الاقتصاد غير الرسمي**

تُعاني مصر من ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، ويُعد تقنين أوضاع هذا القطاع تحدياً رئيساً أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي بصِغَر الحجم وتدني مستوى التنظيم، وعدم وجود فصل بين العمل ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى اتسام علاقات العمل بعدم الرسمية كالعلاقات الشخصية والاجتماعية، عوضاً عن غياب الاتفاقات التعاقدية.

ويتسم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالصعوبة وعدم الدقة، الأمر الذي يمثل تحديًا أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري، حيث لا يوجد تمثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة. ووفقًا لبعض التقديرات، يقدر حجم القطاع غير الرسمي في مصر بنحو ٣٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ وفقا لمنهج الطلب على العملة [٢]. وفي دراسة حديثة عن الاقتصاد غير الرسمي، للهيئة العربية للتصنيع، بلغ حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر في عام ٢٠١٣ نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ينتجها ٦٦٪ من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص.

وترجع أهم الأسباب وراء انتشار القطاع غير الرسمي إلى ارتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والهجرة من الريف إلى المدن، وتراجع دور الدولة في التوظيف، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى مثل الفقر، والأمية، وضَعف الحالة الصحية وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجهها العديد من الأسر المصرية. وتتمثل أهم الاثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري في الاتي:

- **تعميق مشكلة التفاوت في الدخول:** حيث يتركز الإنتاج كثيف رأس المال في القطاع الرسمي، في حين يتركز الإنتاج كثيف العمالة في القطاع غير الرسمي. وينتج عن هذا الانقسام نوع من التسلسل الهرمي للأجور، حيث ترتفع الأجور في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاع غير الرسمي لذات العمل. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود حد أدنى للأجور بالقطاع غير الرسمي. كما يرتبط تدنّي الأجور المنخفضة بالعمالة غير الماهرة التي تنتشر في القطاع غير الرسمي.
- **زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين في سوق العمل:** فلا تحصل المرأة العاملة فقط على أجور منخفضة نسبياً نظراً لعملها بالقطاع غير الرسمي، بل إنها تحصل على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها العامل الذكر بالقطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، تقتصر عمالة الأطفال على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل.
- **تفاقم قضية الفقر في مصر:** حيث يحصل العاملين بالقطاع غير الرسمي على أجور متدنية، علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود رسمية أو تأمين اجتماعي.
- **التأثير السلبي على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي:** مع التهرّب من الضرائب وقوانين العمل المكلفة، تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي، ومن ثم تزداد المنافسة السعرية بين منتجات القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي مع تفاوت درجة الجودة بين منتجات القطاعين.
- **انخفاض الإيرادات الضريبية:** بسبب عدم خضوع منشآت القطاع غير الرسمي للضرائب على النحو الذي يحرم الدولة من نسبة مرتفعة من الإيرادات العامة، بالإضافة إلى تفاوت عبء الضريبة بين منشآت القطاع الرسمي مقارنة بمنشآت القطاع غير الرسمي.

---

2 Schneider, Friedrich, and Robert Klinglmair. 2004. Shadow Economies Around the World:What Do We Know? Center for Research in Economics Management and the Arts. Department of Economics, Johannes Kepler University, Working Paper No. 0403

ويعتمد منهج الطلب على العملة على منطق أن المعاملات غير الرسمية عادة ما تتم من خلال مدفوعات نقدية وبالتالي فإن زيادة الطلب على العملة يعكس التوسع في حجم القطاع غير الرسمي.

تحديات النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي

وبعد تناول تحديات **النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي**، فمن المهم أن نتطرق إلى التحديات الاقتصادية على مستوى القطاعات [1] ويضم المحور الاقتصادي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تسعة قطاعات تشمل قطاع الزراعة وقطاع المياه والري وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة وقطاع النقل وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع التموين والتجارة الداخلية وقطاع الإسكان والمرافق وقطاع التجارة الخارجية.

وفيما يلي عرض لأهم التحديّات التي تواجه كل قطاع:

- **قطاع الصناعة**

- تعقد منظومة دعم الطاقة للمشروعات كثيفة استخدام الطاقة.
- عدم إلتزام الكثير من المنتجات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وكذلك المعايير البيئية.
- ضعف الروابط ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- عدم كفاية الموارد اللازمة لترفيق المناطق الصناعية.
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية.
- تعدد الجهات الخاصة بولاية الأراضي وإصدار التراخيص ومركزية خدمات ممارسة الأعمال.
- عدم مناسبة منظومة المعارض لإستعادة مكانة مصر على خريطة المعارض الدولية.

- **قطاع التجارة الخارجية**

- **عجز متفاقم في الميزان التجاري:** حيث تعجز الإيرادات من النقد الأجنبي من الصادرات عن تغطية احتياجات مصر من الواردات من الخارج.
- **عوائق بيروقراطية:** تتمثل في أساليب فحص مُعقدة، وإجراءات جمركية بطيئة وانعدام الشفافية في الإعلان عن الأسعار ونُظُم التقييم.
- **صعوبة النقل الداخلي:** نتيجة لارتفاع الأسعار غير المبرّر، وعدم التزام شركات النقل بالقواعد والقوانين ومواعيد الشحن.
- **تواضع قدرة الخطوط الملاحية.**
- **عوائق في تجارة الخدمات:** مثل قيام الحكومة بوضع حد أقصى لقيمة رأس المال لشركة مشتركة للحد من النفاذ للأسواق.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الإلكترونية والربط مع شبكة البريد.
- ضعف المحتوى الرقمي العربي وتضاؤل نسبة وجوده.
- عدم ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية للإحتياجات التكنولوجية المتطورة مثل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإجراءات تحكيم الاستثمار الدولي.
- ضعف الإنفاق الحكومي على توطين الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ضعف ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر e-friction، والذي يقيس العوامل التي تحول دون الوصول إلى الانترنت واستخداماته، الأمر الذي يحد من تعظيم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

---

١ على الرغم من أهمية التصدّي لهذه التحديّات التي تواجه القطاعات المختلفة إلا أن معالجتها يقع على عاتق هذه القطاعات ويجب أن تعكس الاستراتيجيات المختلفة آليات التعامل مع هذه التحديّات بشكل تفصيلي.

- **قطاع الزراعة**

- تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية.[1]
- المحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعي المتطوّر.
- جمود النُظم التسويقية وغياب الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.
- ارتفاع نسب التعدّي على الرقعة الزراعية والتي تجاوزت نحو ٢٠ ألف فدان سنويًا.
- قلة الاهتمام بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم التسويقية.
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية.
- ارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعي ونقص الوقود المستخدم في تشغيل الآلات والمعدات.
- ارتفاع معدل التلوث البيئي من المخلفات الزراعية (حوالي ٢٦-٢٨ مليون طن سنويًا).
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية.
- جمود السياسات الائتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية.
- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوي والكيماويات الزراعية.
- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية، وضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين في المنظومة التصديرية.
- حدوث تعديات على المجاري المائية لأراضي وضع اليد، وتغيير نظم الري إلى الري بالغمر من الري المتطور المرشد للاستهلاك، مما يؤدي إلى حصول المساحات في بدايات الترع على أكثر من المقنن لها.
- تطبيق تراكيب محصولية عالية الاستهلاك المائي مثل محاصيل الأرز والأعلاف زيادة عن الحد المسموح به.
- نقص الموارد المائية، بسبب عدم كفاية إيراد نهر النيل، علاوة على تدهور وتدنّي نوعية المياه بنهر النيل والمجاري المائية بفعل التلوّث.

- **قطاع المياه والري**

- النمو السكاني المستمر والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على خدمات المياه مع محدودية حِصّص المياه المتاحة لتلبية هذا الطلب.
- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث.
- التوزيع المكاني والزماني للموارد المائية المحدودة.
- نقص التمويل والاستثمارات الموجّهة لتوفير خدمات المياه على المستوى المحلي.

- **قطاع السياحة**

- عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال السنوات القليلة الماضية، وعدم انتظام رحلات الطيران وعدم وجود شرائح طيران منخفضة السعر.
- ضَعف المنظومة الإلكترونية لإجراءات التعامل مع السياح.
- عدم توفر السياسات التحفيزية، على سبيل المثال حوافز لوسائل الترفيه المختلفة.
- ضَعف القدرة التسويقية للسياحة المصرية.
- انخفاض مستوى البنية الأساسية اللازمة لربط المناطق السياحية المختلفة، وعدم الربط بين خدمات البنية الأساسية والوجهات السياحية.
- عدم تعدّد الأنماط السياحية المختلفة واقتصارها على سياحة المنتجعات وإغفال دور سياحة الاستشفاء والسياحة الدينية والسياحة البيئية وسياحة الصحاري والواحات وسياحة المُؤتمرات والمعارض.

---

١ تُشير استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ (وزارة الزراعة) إلى أن الفاقد الزراعي يُشكّل ١٠-١٥٪ من الدخل الزراعي.

- **قطاع التموين والتجارة الداخلية**

- ضعف البنية الأساسية واللوجيستيات الخاصة بالتخزين والنقل، وعدم كفاية خدمات سلسلة التوريد.
- عدم وجود مناطق تجارية متخصصة مثل المناطق الصناعية.
- ارتفاع الفاقد عند المراحل المختلفة لإعداد الخبز كالتخزين والنقل.
- تدنّي الأجور وضعف مهارات العاملين بنشاط تجارة الجملة والتجزئة.
- هيمنة القطاع غير الرسمي على خدمات التوزيع مما يؤثر بالسلب على كفاءة الخدمات المقدمة.

- **قطاع الإسكان والمرافق العامة**

- اتساع الفجوة بين الإحتياجات السكانية والعرض المتاح من السكن.
- ارتفاع أسعار السكن بالنسبة لذوي الدخول المتوسطة خاصة مع تواضع الزيادة في الدخول وزيادة عدد الأفراد بلا سكن.
- الارتفاع النسبي في تكلفة بناء الوحدات السكنية.
- تباطؤ وتعقيد إجراءات استخراج التصاريح من الجهات المختصة.
- ضَعف الحوافز الخاصة بتأجير الوحدات غير المستغلة.
- تدني أوضاع الوحدات السكنية القائمة بنظام الإيجار القديم.
- زيادة ظاهرة العشوائيات، وعدم شمولية وفاعلية الحلول لمعالجة الأحياء الفقيرة.
- عوائق تحول دون نمو سوق الرهن العقاري.
- التناقص المستمر في مساحات الأراضي الصالحة للبناء، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار أراضي البناء والزحف على الرقعة الزراعية .
- هجرة السكان وخاصة الشباب إلى العاصمة والمدن الكبرى.

- **قطاع النقل**

- ضَعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل، وعدم كفاية تغطية شبكات النقل العام.
- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان في كافة شبكات ووسائل وخدمات النقل، وارتفاع معدلات الحوادث المرورية.
- ضَعف امكانيات البنية الأساسية لمواجهه الازدحام المروري.
- قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات في مجال النقل، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة مشروعات النقل بسبب ضعف العوائد المالية لها.
- المساهمة في زيادة التلوث البيئي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- قلة الاعتماد على السكك الحديدية والنقل النهري في حركة نقل البضائع مما أدى إلى زيادة الكثافة المرورية وتكرار الحوادث.
- التنسيق غير الكافي بين خطط النقل المستدام وخطط التنمية العمرانية للمدن الجديدة.
- ضَعف القدرات المؤسسية والإدارية.

٢- تحديات التنمية الاجتماعية

وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، تحسّن ترتيب مصر على مستوى العالم ليرتفع من ١١٠ خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٠٨ عام ٢٠١٤، وقد بلغت قيمته ٠,٦٩ خلال عام ٢٠١٤. وتشمل تحديات التنمية البشرية، تحديات للتخفيف من حِدّة الفقر، والحصول على الخدمات الاجتماعية (التعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة) من قِبَل جميع فئات السكان. حيث لابد من الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة في المجتمع الاقتصادي العالمي وتحقيق أقصى استفادة من التحول الديموغرافي الحالي وتغير الهيكل العُمري. وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات، وسوف تتناول محاور العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم داخل الاستراتيجية هذه التحديات بالتفصيل.

- **العدالة في توزيع الدخل والموارد**

يعاني الاقتصاد المصري من عدم عدالة توزيع الدخل على مستوى المحافظات وفئات المجتمع، ويتضح ذلك بالنظر لما يلي:

١. **عدم التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** حيث يتركز النشاط الاقتصادي في العاصمة والمحافظات الحضرية الكبرى في حين تُعاني محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية من محدودية الفرص الاستثمارية وتواضع النشاط الاقتصادي مما ترتب عليه ارتفاع في معدلات الهجرة الداخلية.

٢. **عدم العدالة في التوزيع:** على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيًا التي وصلت في المتوسط ٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، إلا أن معدلات الفقر ارتفعت خلال ذات الفترة ولم يشعر الأغلبية العُظمى بثمار النمو، كما لم توفر معدلات النمو المرتفعة فرص عمل كافية ومنتجة للداخلين الجُدد في سوق العمل، ولم تشهد بيئة الأعمال أي تحسّن ملحوظ. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إلا أن الطريق مازال في بدايته لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

- **تحديات التعليم:** يُعاني النظام التعليمي في مصر بكل عناصره وبكل مستوياته من بعض المشاكل والتحديات، والتي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها مثل انتشار الأمية، وارتفاع مستوى التسرب، ووجود فجوة بين مُخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وضعف التمويل والقدرات البحثية للتعليم العالي، والاعتماد على الدروس الخصوصية، والحفظ والتلقين، وارتفاع درجة المركزية، وانخفاض مستوى الاستثمار في المدارس بالإضافة الى المشكلات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب المهني. ويؤثر تراجع مستوى التعليم على ارتفاع الفجوة بين مُخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والمدرّبة والمؤهّلة.

- **تحديات الصحة:** تُعاني صحة المصريين من تفشي بعض الأمراض السارية خاصة فيروس الكبد الوبائي «سي» مما يؤثر سلباً على إنتاجية العمالة خاصة الشباب. كما تُعاني المرأة من بعض المشاكل الصحية التي تؤدي إلى الحد من ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل.

٦- سياسات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تشمل هذه السياسات أهم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، من سياسات مالية ونقدية واستثمارية وتشغيل ودعم انتقال القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، كما تتضمّن أيضاً أهم السياسات القطاعية.

وفيما يلي نستعرض هذه السياسات ببعض التفصيل:

أ- سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي

السياسات المالية

- **تحقيق الانضباط المالي:** من خلال تخفيض العجز وتحسين هيكل الإنفاق وتقليص حجم الدين العام، عن طريق تطوير نظام المشتريات الحكومية وتطوير منظومة الدعم والإدارة الضريبية والاتجاه إلى بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة.

- **زيادة الايرادات:** خاصة الايرادات الضريبية مقابل الإيرادات غير الضريبية، وإجراء إصلاح ضريبي يعتمد على توسيع القاعدة الضريبية مما يقلل من التشوهات الناتجة من الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية. وستعمل الحكومة أيضاً على مكافحة التهرب الضريبي بهدف القضاء نهائياً على ظاهرة التهريب الكلي أو الجزئي، وتطبيق نظام ضريبي خاص بالمشروعات الصغيرة. وتعد **ضريبة القيمة المضافة** من الإصلاحات الهيكلية حيث تعمل على وضع معدل ضريبة موحّد على السلع والخدمات وخصم الضرائب على المعدات والآلات وتوسيع القاعدة الضريبية لتغطية نطاق أكبر من الخدمات.

- **تغيير أولويات الإنفاق:** إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتغيير هيكل الإنفاق من خلال تقليل الإنفاق الجاري الموجه للدعم والأجور ومدفوعات الفائدة مقابل زيادة الإنفاق الداعم للنمو الاقتصادي. ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على التعليم والصحة وباقي مجالات العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع النصوص الدستورية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ويكون ذلك من خلال:

- **إصلاح منظومة الدعم:** استمرار الجهود المبذولة لترشيد الدعم بأنواعه وضمان وصوله لمستحقيه، حيث تستهدف الحكومة زيادة أسعار الوقود بحوالي ٢٠٪ سنوياً حتى يتماشى السعر مع التكلفة بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨. ومن المستهدف أيضاً أن يتم رفع الدعم على الكهرباء بحلول العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وخفض الدعم على الطاقة ليصل إلى ٠,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يقتصر الأمر هنا على إصلاح الأسعار، بل تشتمل سياسة إصلاح دعم الطاقة أيضاً على زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مزيج الطاقة وتشجيع التحول نحو المصادر النظيفة والمتجدّدة للطاقة. هذا بالإضافة إلى سعى الحكومة نحو تطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع الوقود مع بناء قاعدة بيانات كاملة حول الاستهلاك والتوزيع، في سبيل تحسين الاستهداف ومنع التهريب والتأكيد على وصول الوقود المدعم للمستهلكين المستحقين.

- **احتواء فاتورة الأجور:** وذلك من خلال وضع حد أقصى لأجور الحكومة والقطاع العام، ومعالجة التشوّهات التي يُعاني منها هيكل الأجور، وتضييق الفجوات بين الأجور في القطاعات المختلفة. ويترتب على هذه الإصلاحات تخفيف عبء فاتورة الأجور على الموازنة العامة للدولة على النحو الذي يؤثر إيجابياً على الجزء المالي وبالتالي يمكن توجيه مزيدٍ من التمويل الجاري والاستثماري لقطاعات تمس حياة المواطنين، كالتعليم والصحة والإسكان والمرافق والنقل .... وخلافه.

- **تحديد سقف الائتمان:** ترتبط هذه السياسة بقدرة مصر على إدارة ديونها الخارجية والعودة إلى الالتزام بسقف الائتمان والذي تخطته مصر في السنوات الأخيرة.

- **طبيعة الاستدانة التنموية:** توجيه الديون التنموية للقطاعات الأكثر ربحية حتى تستطيع الحكومة الوفاء بأعباء الديون دون زيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. وأن تكون المساعدات في شكل منح موجّهة بشكل أكبر للقطاعات الاجتماعية التي لا تولِّد دخول مثل الصحة والتعليم.

السياسات النقدية

- **الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم:** تولي السياسة النقدية أولوية لاحتواء الضغوط التضخمية كأداة هامة لاستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي. كما تستهدف السياسات النقدية تحقيق التوازن بين اعتبارات استقرار الأسعار والنمو الاحتوائي، والتوازن بين احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب الخارجي.

- **مراعاه أثر سياسات كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة:** لتجنّب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضرراً دون غيرهم مثل النساء الذين يعانون بالفعل من ندرة في الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **زيادة فعالية الوساطة المالية وتحقيق التضمين المالي:** من خلال زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتوفير التمويل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصيرفة الريفية، على سبيل المثال.

سياسات التشغيل

تتضمّن السياسات التي تستهدف زيادة الطلب على العمل وتطوير المعروض من العمل وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من خلال سياسات سوق العمل الفعّالة:

- **سياسات الأجل القصير**

١. **برامج الأشغال العامة:** التي يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع البنك الدولي وعددٍ من المؤسسات المانحة في محافظات الجمهورية، حيث توفّر هذه المشروعات فرص للعمل خاصة للعمالة غير الماهرة من الشباب في مجال التشييد والبناء.

٢. **سياسات سوق العمل الفعّالة:** تتولى وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية صياغة برنامج لسياسات سوق العمل الفعالة والتي ترتبط بالتعليم والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مزيدٍ من فرص العمل وتضييق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

- **سياسات الأجل الطويل**

تستهدف سياسات الأجل الطويل إجراء اصلاحات هيكلية من شأنها أن تؤثر بشكل ايجابي على سوق العمل وتعمل على:

١. **رفع معدلات نمو النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص**، وتشجيع الروابط بين الشركات الكبيرة من جهة والمشروعات المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى.

٢. **إصلاح منظومة التعليم والتدريب** على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية العمالة ومعالجة التفاوتات بين الأجور في الحكومة والقطاع العام والخاص وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق من خلال برنامج العمل اللائق الذي تتبنّاه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مع منظمة العمل الدولية، ويبدأ تنفيذه منذ بداية عام ٢٠١٦.

٣. **سياسات دعم سياسات الاقتصاد الكلي** التي تساعد على توفير فرص عمل لتوظيف الشباب خاصة في القطاع الخاص.

٤. **التركيز على توفير فرص عمل في قطاع الخدمات لذوي المهارات العالية** حيث أن سهولة الحصول على التعليم بين هذا الجيل من الشباب أدت الى زيادة الطلب على الوظائف «المهنية».

٥. **تعزيز الإرشاد المهني وخدمات التوظيف العامة** للمساعدة في توجيه الشباب نحو المهن الفنية التي تتطلب عمالة بشكل أكبر خاصة في قطاع التجميع والإلكترونيات وتجهيز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيّات، وتجهيز المنتجات الزراعية، والخشب وصناعة الآثاث.

٦. **مراجعة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية** بما يحقق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

- **سياسات الاستثمار**

تشمل سياسات الاستثمار التي يتم تنفيذها خلال الفترة القادمة ما يلي:

١. **استكمال اصلاح البيئة التشريعية** بحيث تصبح أقل تعقيداً وأكثر شفافية وفعالية وتوفّر مناخ جاذب للاستثمار.

٢. **تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال** من خلال التوسع في نظام الشباك الواحد في إطار قانون الاستثمار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥.

٣. **استمرار جهود تسوية المنازعات** في وقت قصير.

٤. **إعادة هيكلة النظام الإداري بالدولة** من خلال إعادة تدريب كوادر الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تعامل النظام الإداري مع المواطنين.

٥. **تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية** في القطاعات الخدمية والصناعية المزدهرة.

- **مراجعة حصة الشركات في التأمينات الاجتماعية** بما يشجّع أصحاب الأعمال علي زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

- **الإسراع في تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة** وبما يحقق التوازن بين تشجيع المستثمرين ووضوح الرؤية الضريبية.

- **إنهاء التعديلات الخاصة بقانون الإفلاس** شاملاً الحوكمة المؤسسية وتقوية حقوق المستثمرين.

- **توفير الأراضي الصناعية المرفقة** وتيسير إجراءات الحصول عليها (موافقات مجمّعة من الدفاع المدني,...).

- **الانتهاء من إعداد الخريطة الاستثمارية** التي تقسم المناطق الصناعية طبقاً للأنشطة المستهدف إقامتها.

- **تبسيط نظام تخصيص الأراضي**.

- **تقديم حوافز للمشروعات** التي تُقام بالمناطق النائية وصعيد مصر.

٦. **التوسع في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP** الذي يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المتاحة في الدولة، وتقليل العبء المالي على عاتق الحكومة، والعمل على خلق سوق محلي للتمويل طويل الأجل.

سياسات تدعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي بهدف تمكين صِغَار المستثمرين من المشاركة في الاقتصاد من خلال دمج القطاع غير الرسمي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد من خلال الحوافز الإيجابية على النحو التالي:

١. **تبنّي سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل** من خلال توفير المزيد من فرص العمل بالقطاع الرسمي وتحقيق المزيد من تكافؤ الفرص في العمل خاصة للفقراء والعمل على تعزيز النمو الاحتوائي. والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكثيفة العمالة، والتي لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلي، علاوة على تعزيز سلاسل القيمة المضافة.

٢. **توفير بيئة عمل مواتية لإقامة المشروعات** مثل تيسير إجراءات التسجيل والترخيص وخفض تكلفتها لمساعدة المشروعات على الاندماج في القطاع الرسمي.

٣. **توفير برامج لتنمية المهارات وتيسير الحصول على الائتمان** من خلال توفير القروض متناهية الصِغَر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول.

٤. **تطوير برامج لتمكين المرأة** والتوسّع في توفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل بالقطاع غير الرسمي من أجل تحقيق المساواة ومحاربة التمييز ضد المرأة. ومحاولة التوسّع في تغطية الضمان الاجتماعي عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم مما يُساهم في تحسين الحالة الصحية للعاملين، ومن ثم إنتاجيتهم.

ب- سياسات على المستوى القطاعي

قطاع الصناعة

- تصحيح الخلل فى السوق، ودعم المنافسة العادلة، وتوفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات.
- استمرار التوجّه التصديرى والانفتاح على العالم، من خلال تحقيق المزيد من الترابط بين الصناعة ونمو الصادرات، وتحويل جزء من الأنشطة التجارية إلى أنشطة تصنيعية.
- الجمع بين السياسات الأفقية التي تؤثر على كافة الأنشطة الصناعية ووضع استراتيجيات التنمية القطاعية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية.
- تحقيق التنمية الإقليمية من خلال استراتيجيات للتنمية الصناعية على المستوى الإقليمى.
- الحفاظ على البيئة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية.
- ترشيد استخدام الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات.
- زيادة القيمة المضافة والتحول نحو المنتجات القائمة على المعرفة.
- تحقيق تنمية صناعية متوازنة جغرافياً.
- دعم الصناعات ذات المُحتوى المعرفى والتكنولوجى المرتفع.
- تعميق المكوّن المحلى في السلع الصناعية والارتقاء في سلاسل القيمة.
- العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرّة وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات انشاء المصانع، خاصة بتوفير الأراضي وإصدار التراخيص.
- مراجعة ووضع حوافز الإستثمار في الصناعة وتشجيع المنتج المحلي ودعم التصدير.
- استكمال شبكة الطرق والبنية الأساسية في المناطق الصناعية.
- التوسع في خدمات المراكز التكنولوجية لتغطي مجتمع المنتجين والمصدرين بكل فئاتهم ومختلف احتياجاتهم.
- العمل على إعتماد معدلات نمطية لنسب الهالك والفاقد من قبل الرقابة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية والعمل على تحديثها بشكل مستمر وذلك لإزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الأنظمة الخاصة.
- مراجعة حصة الشركات في التأمينات الاجتماعية بما يشجّع أصحاب الاعمال علي زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

التجارة الخارجية

- مراجعة التشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيّرات المحلية والعالمية.
- تعديل بنود قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وذلك بهدف تيسير حركة التجارة الخارجية وتحسين مركز مصر فى التصنيفات الدولية.
- مراجعة البنية المؤسسية بهدف تحقيق التنسيق بين كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمصدرين ومنع التداخل فيما بينها.
- تيسير الإجراءات الجمركية وفقاً لأفضل الممارسات والاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بتسهيل التجارة.
- التوسع في المعامل المعتمدة لفحص المنتجات داخل الموانيء وعدم اهدار الوقت والمال.
- اعتماد نظام إدارة المخاطر.
- رفع قدرة موظفي الجمارك علي تصنيف وتكويد السلع وتطبيق القرارات المختلفة علي السلع المستهدفة.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين إدارة أنظمة السماح المؤقت والرد الضريبي.
- الربط الإلكتروني لكافة الجهات المعنيّة بعمليات الاستيراد والتصدير وميكنة تلك العمليات.
- تطوير الإجراءات الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحماية حقوق الملكية الفكرية الأخري وزيادة التعاون بين السلطات الجمركية المختلفة لمواجهة حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية.
- التوسّع في إنشاء مناطق لوجستية (ساحات مبردة, أماكن تخزين,.....).
- تحسين وتطوير الموانئ المصرية وتخفيض زمن وتكلفة التخليص الجمركي ومد فترات العمل بها.
- استعادة الخطوط الملاحية التي تسهم في زيادة التجارة بين مصر وإيطاليا، والخط الملاحي المباشر إلى المغرب، وتوفير خطوط نقل منتظمة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي.
- العمل على إنهاء مشروع الخط الملاحي للنقل النهري فيكتوريا ــ البحر المتوسط.
- الاستفادة من مشروع النقل المزمع إنشاؤه لربط دول وسط أفريقيا (منطقة البحيرات) بالساحل الشرقي لإفريقيا.
- استعادة الخط الملاحي المباشر إلي المغرب.
- استغلال وسائل الشحن لأفريقيا كوسيلة لتوفير شحن منتظم.
- تخفيض المصاريف التي يتم إضافتها علي النولون البحري والبري بما يعرف ببدل المخاطر في بعض الخطوط الملاحية.

- **مساندة الصادرات**

- زيادة دعم الصادرات خاصة في ظل تنوع برامج الدعم في الدول المنافسة، وربط الحوافز التصديرية بالقيمة المضافة بالمفهوم الاقتصادي السليم.
- استكمال ميكنة العمل بصندوق ميكنة الصادرات حتي مراحله النهائية.
- تفعيل برامج دعم البنية الخدمية للتصدير.
- الترويج للمنتجات المصرية بالخارج من خلال منح مساندة للمشاركة بالمعارض الخارجية والبعثات الترويجية.

- **التمويـــل**

- ابتكار آلية لتحفيز البنوك علي تمويل الصناعات المغذية.
- تطوير وتنويع الخدمات التمويلية مع مراعاة الاحتياجات المختلفة عبر مراحل تطور المنشأة.
- تفعيل دور بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان وتمويل الصادرات في تمويل الصادرات وضمان المخاطر وتقديم خدمات بشروط ميسرة، والتوسّع في خدمات مخاطر الصادرات وخاصة للدول الأفريقية.

- **الجـــودة**

- تفعيل المجلس الأعلى للجودة للقيام بدوره في نشر واعتماد والالتزام بمعايير الجودة في جميع المجالات.
- تحديث المواصفات المصرية بشكل دوري لمواكبة التطورات العالمية.
- تصميم برامج تدريبية خاصة بالجودة في الإنتاج والشحن والنقل.
- ابتكار مجموعة من الحوافز لتشجيع المنتج المحلي علي الالتزام بمعايير الجودة وتيسير قيامه بالتصدير.
- التوسّع في تنفيذ برامج تنمية الموردين بما يرفع من جودة الصناعات المغذية.
- تطوير منظومة مراقبة الأسواق وفقاً لأفضل الممارسات التي تتبعها الدول المتقدمة.

- **رأس المال البشري**

- تقديم حوافز مالية وضريبية أكثر تنوعاً للمنشآت لتشجيعها علي القيام بعملية التدريب.
- تصميم برامج للرعاية الصناعية والتلمذة الصناعية علي غِرار النموذج الألماني.

- **التسويق والترويج للصادرات**

- تعظيم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري في توفير المعلومات اللازمة عن الفرص التصديرية المتاحة خاصة في الأسواق الواعدة واتاحتها على الموقع الالكتروني.
- الإستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي وقعتها مصر بما يزيد الفرص التصديرية للمنتجات المصرية.
- استكمال إجراءات التفاوض الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسي بعد انتهاء الدراسات الاقتصادية اللازمة لمدي جدواها على الصادرات المصرية.
- تنشيط العلاقات التجارية مع دول العالم من خلال عقد اللجان التجارية المشتركة بين مصر ودول العالم وذلك لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤثر على حركة التجارة.
- إنشاء مراكز لوجستية وتخزينية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية الهامة بحيث تصبح مراكز لتوزيع وتسويق المنتجات المصرية بتلك الأسواق والأسواق المحيطة.
- تحسين آليات توفير المعلومات لجميع المصدرين عن المزايا الممنوحة في الأسواق المختلفة خاصة الدول المبرم معها اتفاقيات تجارية.
- الاستفادة من شبكة نقاط التجارة الدولية بما يعظم من تحقيق نتائج التجارة الاليكترونية، ورفع كفاءة نقطة التجارة الدولية المصرية في هذا النشاط.
- توجيه الجهود التسويقية إلى الأسواق الواعدة خاصة الآسيوية والأفريقية.
- تشجيع الشركات المتخصصة في مجال التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر.
- ابتكار نظام للترويج والتسويق للمنتجات المصرية الكترونياً.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- دمج تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة كفاءة تلك القطاعات وانتاجيتها.
- فتح أسواق جديدة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ودعم صادراتها.
- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموجودة حاليًا مع الدول الأفريقية والأوروبية والولايات المتحدة لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم التجارة.
- تحرير أسعار خدمات الاتصالات في مصر لتعظيم وتحقيق رفاهة المستهلكين.
- توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسعار مخفضة للمناطق الفقيرة والمهمشة.
- تحقيق مزيد من التفعيل لقوانين حقوق المستهلك.
- وضع وتفعيل قوانين الخصوصية والملكية الفكرية.

قطاع الزراعة

- التوسع الزراعي الأفقي والتوطين الزراعي.
- ترشيد استخدام موارد المياه.
- حماية الأراضي الزراعية.
- تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي.

السياسات المتعلقة بتطوير الإنتاجية الزراعية لوحدتي الأرض والمياه:

- تطوير التكنولوجيا الزراعية.
- تطوير منظومة الارشاد الزراعي.
- تفعيل دور الإعلام الزراعي في خدمة قضايا التنمية الزراعية.
- تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين.

السياسات التي تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية:

- تشجيع الزراعة التعاقدية.
- تطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي.
- تشجيع التعاون الزراعي الإقليمي.
- تطوير منظومات المعلومات الزراعية.
- تطوير مناخ الاستثمار الزراعي.

- **قطاع المياه والري**

- تنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات.
- استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية للمنظومة المائية والتوسّع الأفقي.
- تطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- تقوية العلاقات بين مصر ودول حوض النيل.
- تنمية المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول.
- تحلية مياه البحر والمياه المَسُوس.
- إنشاء وإعادة تأهيل محطات الطلمبات.
- الحفاظ على سلامة وكفاءة السد العالي وخزان أسوان، وحماية مجرى نهر النيل وفرعية والحفاظ على بحيرة ناصر.
- تأهيل شبكتي الترع والمصارف وكافة منشآت الري.
- إجراء دراسات وبحوث وتطبيقات علمية وفنية مع بناء قواعد للبيانات والحكومة الإلكترونية.

- **قطاع السياحة**

- الترويج لمصر كمقصد سياحي مع تسليط الضوء على الطابع العصري وحسن الضيافة والأمان.
- تطوير المقاصد السياحية القائمة، واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالي الغربي والواحات وجنوب البحر الأحمر.
- العمل على جذب شرائح السائحين ذوي الإنفاق العالي.
- تشجيع الزيارات المتكررة وزيادة فترة إقامة السائح وتقليص أثر الطابع الموسمي على الحركة السياحية.
- العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية.
- الترويج لمنتجات جديدة في السوق المصرية للوصول إلى شرائح مختلفة، مثل سياحة الاستشفاء والسياحة الدينية والسياحة البيئية وسياحة الصحاري والواحات وسياحة المُؤتمرات والمعارض.
- تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم إتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة في تحقيق النمو السياحي.
- التوسع في حملات الترويج والتنشيط السياحي من خلال تنظيم القوافل السياحية والمشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وزيادة الحملات الإعلامية بالأسواق الخارجية.
- الانفتاح على أسواق سياحية جديدة واعدة، خاصة بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول الكومنولث الجديدة.
- التوسع في مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة.
- تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع السياحي والخدمات المرتبطة به.
- تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع.
- إدراج مادة السياحة في مناهج التعليم الإبتدائي والتأكيد على أهميتها وأهمية اتباع المواطنين السلوكيات السليمة لجذب السائح والحفاظ عليه
- الاهتمام بالتعليم الفني وانشاء قسم خاص للسياحة والفنادق ويكون للطالب المتميز وبضوابط محددة للالتحاق
- وضع ضوابط وامتحانات قدرات لقبول الالتحاق بأي تعليم سياحي أو فندقي سواء فني، ثانوي أو جامعي.
- تحديد أعداد للقبول في التعليم السياحي أو الفندقي حسب احتياجات سوق العمل.
- نشر برامج توعية في مختلف قنوات الاتصال لتوضيح أهمية وقيمة السائح.
- معالجة ظاهرة التحرش بنشر برامج توعية في مختلف قنوات الاتصال مع تغليظ عقوبة المتحرش بالتنسيق مع وزارة العدل.

- **قطاع التموين والتجارة الداخلية**

- تنمية التجارة الداخلية من خلال تنفيذ المشروعات اللوجيستية.
- زيادة المساحة التسويقية لتصل إلى ٢٠سم للفرد بدلاً من المساحة التسويقية الحالية.
- ضمان إتاحة وجودة السلع التموينية المربوطة على البطاقات التموينية وتوافر السلع والخدمات وتدفقها وتحقيق انسيابها دون تعقيدات أو مشاكل.
- حماية حقوق المستهلكين وضمان جودة السلع والخدمات التي تقدم للمواطن المصري.
- استمرار جهود تطوير منظومة الدعم لضمان وصول الدعم الغذائي إلى مستحقيه، واستمرار جهود تطوير منظومة توزيع الخُبز.
- مراجعة القوانين والقرارات التي تمنع الغش والتدليس وتداول السلع مجهولة المصدر وغيرها من المخالفات التي تضر بمصالح المستهلكين.
- التأكد من مدى كفاية ما يطرح بالأسواق من سلع وخدمات لحاجة الاستهلاك.
- التصدي لكافة الممارسات التجارية الضارة.

- التصدي لكافة محاولات رفع الأسعار، خاصة السلع الغذائية الأساسية.
- تطوير وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالسلع وخاصة السلع الاستراتيجية للوقوف على ظروف إنتاجها وتسعيرها وتداولها.
- تطوير الأُطُر التشريعية الحاسمة لحركة التجارة الداخلية بما يتواءم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والعالمية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في مجالات العلامات والبيانات التجارية والنماذج والتصميمات الصناعية والمنشأ الجغرافي.
- النهوض بدور التعاون الاستهلاكي في خدمة المستهلكين وحركة التجارة.
- التنبؤ بالأزمات خاصة المتصلة بالسلع الأساسية والاستراتيجية ووضع السيناريوهات اللازمة لمواجهتها مستقبلاً.

- **قطاع النقل**

- تحقيق التوازن بين وسائل النقل المختلفة، ووضع اللوائح المنظمة لذلك، مع الاهتمام بالنقل متعدّد الوسائط، خاصة الموانئ البحرية والسكة الحديد والنقل النهري.
- الاهتمام بالنقل متعدّد الوسائط لتخفيف العبء عن الطرق، مع أخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، خاصة في مجل نقل الحاويات.
- تفعيل دور السكك الحديدية سواء من حيث التشغيل أو الإدارة، حيث يعتبر النقل بالسكك الحديدية القطاع الرئيسي الذي سيؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين وسائط النقل المختلفة وزيادة مشاركة السكة الحديد في نقل البائع بنسبة ٢٠٪.
- تشجيع النقل النهري، حيث يعتبر حلقة وصل أساسية في النقل مع بعض الموانئ البحرية وذلك للتخفيف عن الطرق ومستهدف زيادة مشاركة النقل النهري بنسبة ٥٪ من نقل البضائع.
- تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري حيث أن الموانئ البحرية المصرية هي طوق النجاة للدولة من الناحية الاقتصادية، نظراً لارتباطها بالتجارة الخارجية حيث أنها تهيمن على أنشطة نقل البضائع.
- تعزيز دور القطاع الخاص في المشاركة في تطوير منظومة النقل، وتقديم التسهيلات والخدمات والفرص لهذا القطاع من ناحية الحكومة، حتى يستطيع أن يؤدي دوره بالاستثمار أو المشاركة في مشروعات قطاع النقل بشكل عام.
- الاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين (خاصة المسافرين لمسافات طويلة)، ومقدّمي خدمات النقل أيضاً.
- تدعيم الموارد البشرية مع نظرة شاملة لتطوير برامج التدريب والتحفيز خاصة للكوادر المهنية من العاملين بوزارة النقل.
- تحقيق مستويات عالية للأمان في قطاع النقل، خاصة النقل على الطرق، ووضع اللوائح والإجراءات اللازمة لذلك، لتقليل الحوادث على الطرق بصفة خاصة.
- تحديث التشريعات ووضع اللوائح المنظمة والتي تضمن حرية المنافسة في مجال تقديم خدمات النقل، مما يؤدي إلى تحسين المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي للمواطنين.
- تحديد الأهداف البيئية التي تعزز التنمية المستدامة للنقل، خاصة فيما يتعلق بتقليل جميع أنواع التلوث، مثل: تلوث الهواء، التلوث البحري والنهري، التلوث البصري، التلوث السمعي.

٧- برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تعد البرامج والمشروعات القومية الكبرى هي نقطة الانطلاق التي ستؤدي إلى تعافي الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي برامج ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض دعم الطاقة وزيادة الإيرادات العامة إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وخفض الدين العام. كما ستساهم البرامج القطاعية المختلفة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما سيكون للمشروعات القومية العملاقة مردود إيجابي في تحفيز النمو وتخفيض معدل البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب مثل مشروع استصلاح ٤ مليون فدان، ومشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع المثلث الذهبي، وغيرها من المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الاستراتيجية قد بدأت بالفعل من خلال برنامج عمل الحكومة للعامين القادمين (٢٠١٦-٢٠١٨)[١] . وبخلاف المشروعات المتضمنة في برنامج الحكومة للعامين القادمين، تتضمن الاستراتيجية عدد أكبر وأشمل من البرامج والمشروعات التي يبدأ تنفيذها فورًا وتستمر على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة بآجال مختلفة.

وفيما يلي عرض لأهم البرامج والمشروعات على المستويين الكلي والقطاعي التي ستساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وتعكس التوجهات والسياسات السابق ذكرها:

أ- برامج ومشروعات على مستوى الاقتصاد الكلي (مشروعات قومية)

مشروع تنمية محور قناة السويس

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لقناة السويس من خلال إنشاء مركز لوجيستي عالمي وتدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة بين إقليم قناة السويس وباقي أقاليم الجمهورية خاصة العابرة لهذا المحور. وتتمثل رؤية المشروع في أن يكون هذا الإقليم إقليماً متكاملاً اقتصادياً وعمرانياً ومتزناً بيئياً ومركزاً عالمياً متميزاً في الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية ومحوراً مشاركاً في تشكيل معالم التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يضم هذا المحور طبقاً لأحكام القانون رقم «٨٣» لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته فإن الأراضي الواقعة في منطقة قناة السويس بمساحة حوالي «٤٦٠» كيلو متر مربع تعتبر منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وتتكون من (ميناء غرب بورسعيد، ميناء شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية، المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب، وادي التكنولوجيا شرق الإسماعيلية الجديدة، ميناء الأدبية، منطقة وميناء العين السخنة، ميناء العريش، ميناء الطور).
- ويشمل المشروع تنمية منطقة شمال غرب قناة السويس التي تشتمل على منطقة صناعية كبرى بالقرب من ميناء العين السخنة، ويغطي مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع، ويشتمل على متنزه صناعي على مساحة ١٧٦,٥ كيلومتر مربع، ومساحة ٢٢,٥ كيلومتر مربع متصلة بالميناء وتضم منطقة اقتصادية على مساحة ٢٠,٤ كيلومتر مربع.
- تساهم وزارة التجارة والصناعة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتدريب المهني بغرض التشغيل على الأنشطة التي يتطلبها سوق العمل بالقناة، وتنمية المجتمع والأشغال العامة بمحافظات القناة، وإنشاء وحدة تراخيص للمشروعات الصغيرة (نظام الشباك الواحد) داخل المبنى الإداري للقناة واقامة معرض دائم للمنتجات وخاصة البيئية والحرفية والتراثية، وإنشاء مركز لريادة الأعمال داخل المبنى الإداري للقناة.

---

١ لمزيد من التفاصيل حول برنامج عمل حكومة المهندس / شريف إسماعيل خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠١٨، برجاء الإطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف إلى إنشاء مدينة إدارية واقتصادية جديدة في إقليم القاهرة الكبرى تتضمن منطقة سكنية ومنطقة تجارية ومناطق خدمية أخرى.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يعتمد على نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تمثل المساحة السكنية حوالي ٦٧٪ من مساحة المشروع.
- يتضمن المشروع حوالي ٢٨٥ ألف وحدة سكنية لمحدودي الدخل، و١٨٥ ألف وحدة لذوي الدخل المتوسط، و١٥ ألف وحدة سكنية للطبقات المجتمعية الأعلى دخلاً.

مشروع تنمية أربعة ملايين فدان

- **وصف المشروع:** يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في بناء مجتمع متكامل داخل الأراضي الجديدة، ودعم الهدف الشامل «لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بحوالي ٥٪ من إجمالي مساحتها بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة لأثره على دعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج واللائق والتأكيد على مشاركة كافة محافظات الجمهورية في تحقيق النمو الاحتوائي المستدام. ويشتمل هذا المشروع على توجه زراعي- صناعي متكامل لمحاصيل محددة وخضروات وفواكه محددة، وتوفير التسهيلات المطلوبة لتعبئة المنتجات وتصنيعها. وسيتم تخصيص الأراضي بشكل مناسب بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يتم البدء في تنفيذ المرحل الأولى من المشروع والمتعلقة بتنمية المليون ونصف المليون فدان. وتتضمن مناطق الاستصلاح والاستزراع ضمن المشروع المليون ونصف المليون فدان، المُغرة بالصحراء الغربية بمساحة ١٧٠ ألف فدان، وقرية الأمل بالإسماعيلية بمساحة ٣,٥ ألف فدان، وجنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، والطور بمساحة ٢٠ ألف فدان، وامتداد جنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، وشرق سيوة بمساحة ٣٠ ألف فدان، وغرب المنيا بمساحة ٢٢٥ ألف فدان ومساحة ٢٢٠ ألف فدان ومساحة ١٨٣ ألف فدان، والفرافرة القديمة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والفرافرة الجديدة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والمراشدة بمساحة ٤١,٥ ألف فدان، وامتداد الداخلة بمساحة ٥٠ ألف فدان، وغرب كوم امبو (جوفي) بمساحة ٢٥ ألف فدان، وتوشكي بمساحة ١٤٢ ألف فدان، وآبار توشكي بمساحة ٢٥ ألف فدان.
- تم إطلاق المرحلة الأولى في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ والخاصة بتنمية ١٠ آلاف فدان في الفرافرة وتم إعدادها تماماً للزراعة، وتركيب أجهزة الري المحوري، كما تم الانتهاء من تسوية الأرض بالليزر وتسميد الأرض وتجهيزها، وافتتاح القرى الجديدة التي تم إنشاؤها والوحدات السكنية التي تم الانتهاء منها والتي تضم ما يقرب من ٢٥٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى المباني الحكومية والخدمية الكاملة المرافق.
- تنمية زراعية صناعية متكاملة، من خلال زراعة المحاصيل والخضر والفواكه الموفرة للمياه (الرمان والنخيل والنباتات الطبية والعطرية والتين والزيتون)، وتأسيس مصانع للتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية. كما يتضمن مشروعات لتربية الماشية والأغنام والإبل، فضلاً عن مشروعات لتنمية الثروة السمكية. وذلك بهدف سد الفجوات بين الطلب على السلع الغذائية والمعروض منها ومن ثم تقليل الإستيراد من الخارج.
- اعتماد منظومة للتبريد والنقل بحيث تصل المنتجات من المنتج إلى المستهلك مباشرة للقضاء على تعدد الوسطاء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل.

شركة سيناء للاستثمار والتنمية

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية سيناء وتحويلها إلى مجتمع تنموي متكامل متطور يستغل مميزاته التنافسية وموارده الطبيعية والبشرية والزراعية في إطار مشروع تنمية محور قناة السويس. ويسهم المشروع في استيعاب وإعادة توزيع الموارد البشرية في مصر من خلال الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل لأبناء سيناء وجذب كثافة سكانية من محافظات القناة والوادي.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء في المنطقة الصناعية ببئر العبد، على أن تكون المساحة المخصصة للأنشطة الصناعية ١٥٠ فدان، ومتوسط مساحات القطع الصناعية ٢,٠٠٠- ٦,٠٠٠ م٢، ومساحة الطرق ٧٠ فدان، ومساحة الخدمات ١٣,٥ فدان، ومساحات خضراء ٦,٥ فدان.

- إنشاء شركة مساهمة للاستثمار لدعم التنمية في سيناء، مع التركيز على منطقة شمال ووسط كمرحلة أولى – وذلك بمشاركة القطاع الخاص ورأس المال المحلي من أبناء سيناء.

- يتضمن المشروع إقامة مشروعات مثل؛ تصنيع الأسماك، والصناعات القائمة على خام الملح (صودا اش)، وصناعات مواد البناء التي تعتمد على الخامات المحلية من أسمنت وطفلة ورخام ورمال بيضاء، ومعالجة رمال الزجاج، والزجاج المسطح (الرمال البيضاء)، وإنشاء مصنع أسمنت ومصنع تكسير وطحن الجبس ومصنع الرخام ومصنع أعلاف.

مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية الساحل الشمالي الغربي من خلال إقامة مجموعة طرق ومحاور عرضية وطولية بين تلك المنطقة وباقي محافظات الجمهورية بهدف تدعيم شبكة الطرق والمواصلات بما يحقق انتقال السكان والعمالة وتحقيق الانتشار السكاني والتجاري والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. كما يلعب دوراً هاماً في حل مشكلة نقص الطاقة من خلال توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى توليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية في منطقة الضبعة. يمتد هذا المشروع من مدينة العلمين إلى مدينة السلوم (نحو ٥٠٠ كيلومتر وبعمق ٢٨٠ كيلومتر). ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء عدة طرق لدعم شبكات الطرق وتحسين النقل.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تشمل الطرق والمحاور محور منخفض القطارة من طريق (القاهرة – الإسكندرية) شرقًا بطول ٢٢٠ كم وصولاً إلى رأس الحكمة ووصلاته الفرعية إلى العلمين (الضبعة)، ومحور البهنسا (المنيا) الواحات البحرية (سيوة) حوف (عند الحدود الليبية)، ومحور أسيوط الفرافرة عين دله سيوة.

- كما يتضمن المشروع زراعة نحو مليون فدان واستصلاح الأراضي نظراً لتوافر موارد المياه الجوفية في الظهير الصحراوي مع توافر نطاقات ساحلية تتجمع بها مياه الأمطار مع توافر مصدر للري من نهر النيل من خلال ترعة الحمام. ويساهم هذا المشروع في دعم الزراعة واستصلاح هذه الأراضي واستعادة المنطقة لريادتها حيث كان يطلق عليها (سلة الغلال الرومانية) من خلال زراعة هذه الغلال وعلى رأسها القمح وتصديرها للدولة الرومانية قديمًا.

- كما أن النشاط السياحي له النصيب الأكبر من التنمية في هذه المنطقة نظراً لقربها من البحر المتوسط من خلال شواطئ ساحلية بطول ٤٠٠ كم من غرب الإسكندرية وحتى الحدود الغربية لمصر.

- وتُعد منطقة الساحل الشمالي الغربي مليئة بالعديد من الموارد الاستخراجية مثل (الحجر الجيري، والطفلة، والبتو نايت، والدلو مايت، والجبس، ورمال الكوارتز، والملح الصخري شديد النقاء، بالإضافة إلى وجود نطاقات واسعة لاستخراج البترول والغاز الطبيعي. ومن ثم هناك فرص كبيرة لإقامة المشروعات الصناعية والاستخراجية في هذه المنطقة والتنمية العمرانية والزراعية والسياحية في وجود شبكة الطرق والمحاور التي سيتم تنفيذها. وسوف تمثل هذه المنطقة، مركزاً لجذب السكان وإقامة مجمعات عمرانية متنوعة لتستوعب هذه المنطقة نحو ٣٤ مليون نسمة خلال الأعوام القادمة.

مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل (صناعي – اقتصادي – تجاري -لوجيستي – سياحي) لتحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد. ومن المخطط أن يتم تنفيذ هذا المشروع على ٦ مراحل تستغرق كل مرحلة منها ٥ سنوات.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تقع منطقة المثلث الذهبي داخل المنطقة الجنوبية الشرقية لمصر في محافظة البحر الأحمر، وتمتد على الطريق الساحلي في منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالاً والقصير جنوباً وقنا غرباً.

- يهدف المشروع إلى إقامة ٤ مناطق صناعية تعدينية ومناطق تخزينية لوجستية تعدينية، يتخصص كل منها في نوعيات محددة من الصناعات التعدينية فتخصص منطقة غرب سفاجا في صناعات الزجاج والكوارتز و منطقة شمال مرسى علم لصناعة تكرير الذهب والمنطقة الصناعية شمال جبل الضوى ومنطقة جبل الجير الصناعية (٦٠ ألف فدان مقترحة) لصناعة الأسمنت.

- كما يشتمل المشروع على تأسيس محطة كهرباء بسعة ٤ جيجاوات (فحم/ طفلة زيتية) ومحطة طاقة شمسية ٢٥٠ ميجاوات، ومحطة تحلية بسعة ١٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، مدعمة بمصنع ملح ومصنع كلورالكي، ومعمل تكرير بطاقة ٢٠٠ ألف برميل/يوم مرتبط بوحدات إنتاج بتروكيماوية.

- ويتضمن المشروع أيضاً تشكيل وحدات التنمية التعدينية المتخصصة في استخراج الخامات. وإقامة ٥ – ٧ تجمعات تعدينية جديدة؛ ووصلات طرق ومحاور لربط مناطق الاستغلال التعديني بمحاور الطرق الإقليمية الرئيسية.

- يهدف المشروع أيضاً لإقامة مركز مال وأعمال وخدمات لوجستية وبورصة المعادن الرئيسية بإقليم مدينة سفاجا، وتطوير ميناء سفاجا ليكون بمثابة الميناء المحوري المدخل الرئيسي لتصدير الخامات التعدينية والمنتجات الصناعية التعدينية الرئيسية على مستوى دول البحر الأحمر وعلى المستوى القومي.

- يتضمن المشروع تدعيم مدينتي سفاجا/قنا الجديدة لتكون أقطاب النمو الرئيسي التي تحفز آليات الإستيطان البشري، ليصل حجم سكان كلا منها إلى ٢٥٠ - ٣٥٠ ألف نسمة، مع ربط مدينة سفاجا القصير بخارطة التنمية السياحية المستدامة.

- يتضمن المشروع إقامة شبكة الطرق اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي ومن أهمها؛ استكمال ازدواج طريق قنا- سفاجا ومدة التنفيذ المتوقعة ٣ سنوات وتوفير اعتماد ٦١٥ مليون جنيه لاستكمال أعمال المرحلة الأولى من طريق الصعيد/ البحر الأحمر و ازدواج طريق الصعيد / البحر الأحمر وإنشاء الأعمال الصناعية وازدواج طريق ساحل البحر الأحمر في المسافة من القصير حتى مرسى علم و انشاء طريق جديد في صحراء شرق النيل امتداداً لوصلة قنا على طريق الصعيد البحر الأحمر.

- كما يتضمن إنشاء الموانئ البحرية اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي ومنها إنشاء ميناء سفاجا البحري بأرصفة متعددة (حاويات – بضائع عامة...) بطول ٥ كيلومتر على طول الساحل وبطاقة إجمالية ٤٠ مليون طن وإنشاء ميناء أبو طرطور بمحطة صب جاف ومحطة صب سائل ورصيف متعدد الأغراض بطول ٣٠٠ متر بإجمالي تكلفة ١٣٥ مليون دولار.

محاور التنمية الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية حوالي ٥ آلاف كيلو متر من الطرق والتي تمثل حوالي ٢٠,٤٪ من الطرق القائمة حالياً والمقدرة بنحو ٢٤٠٠٠ كم، بالإضافة إلى تطوير المناطق المحيطة بها. وسوف يتم إنجاز المشروع على مرحلتين، تشتمل المرحلة الأولى تنمية ما يقرب من ٣٤٠٠ كيلو متر وسوف يتم استكمالها في سبتمبر ٢٠١٥، واستكمال المتبقي قبل نهاية عام ٢٠١٦.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- وتضم هذه الطرق كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية منها طريق القوس الغربي من الطريق الدائري الإقليمي من طريق أسيوط/ القاهرة الغربي وحتى طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، وتطوير طريق العريش/ رفح، وتطوير طريق طابا/ رأس النقب، واستكمال طريق شلاتين/ سوهاج، ومحور الإسماعيلية/ بورسعيد التبادلي، وتطوير طريق وادي النطرون/ العلمين، والطريق الدائري الإقليمي (بنها/الإسكندرية الصحراوي) وغيرها.

- يقوم هذا المشروع بتوفير فرص عمل وتخفيض تكلفة نقل السلع وجذب الاستثمارات وتحسين البنية التحتية وسلامة الطرق.

محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى إنشاء محور ٣٠ يونيو والذى يبدأ من الطريق الدولي الساحلي جنوب بورسعيد حتى طريق القاهرة /الإسماعيلية الصحراوي، ومن المخطط استكمال الطريق ليتقاطع مع طريق القاهرة /السويس ويصل حتى نفق وادى حجول على طريق القاهرة /العين السخنة وبداية طريق جبل الجلالة المار بمدينة الجلالة. وتقع مدينة الجلالة أعلى جبل الجلالة بالصحراء الشرقية على خليج السويس على ارتفاع «٧٠٠» متر من سطح البحر. وتقع المدينة على مساحة « ١٧» ألف فدان.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تضم مدينة الجلالة جامعة الملك عبدالله ومدينة طبية عالمية ومناطق سكنية وسياحية وخدمية. بالإضافة إلى منتجع الجلالة السياحي الذى يقع على شاطئ خليج السويس على مساحة ألف فدان ويشمل منشآت سياحية وترفيهية ومارينا لليخوت.
- يربط مدينة الجلالة بالمنتجع طريق صاعد لأعلى الجبل بطول «١٧» كم وتليفريك بطول «٦» كم.

مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق

- **وصف المشروع:** استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تشمل المرحلة الرابعة لمشروع مترو الأنفاق خط (هليوبوليس/ مطار القاهرة) بطول ١٨,٢ كيلو متر، والتي سوف تمتد من محطة هارون إلى مطار القاهرة وتتضمن ١٥ محطة، وسيستغرق هذا المشروع خمس سنوات.
- الخط الرابع (٦ أكتوبر/ الفسطاط / القاهرة الجديدة) الذي يربط مدينة السادس من أكتوبر بوسط العاصمة وأطرافها الأخرى بشبكة مترو الأنفاق. ويقدم خدمة نقل الركاب ويربطها بالمناطق ذات الكثافات السكانية العالية في الهرم وفيصل والعمرانية والجيزة. ويتم تنفيذ هذا الخط على مرحلتين: الأولى تتضمن المحطة التبادلية غرب الطريق الدائري على حدود مدينة السادس من أكتوبر وحتي محطة الفسطاط بطول حوالي ١٩ كم وإجمالي ١٧محطة. أما المرحلة الثانية فتمتد من محطة الفسطاط مروراً بالقاهرة الإسلامية وصولاً إلى مدينة نصر والقاهرة الجديدة. وقد تم الانتهاء بنسبة كبيرة من الدراسات الخاصة بهذه المرحلة ومن المنتظر البدء في التنفيذ بداية عام ٢٠١٦.

مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى توفير مليون وحدة سكنية للإسكان الاجتماعي للمواطنين ذوي الدخل المنخفض في كافة المحافظات بتكلفة إجمالية قدرها ١٥٠ مليار جنيه خلال خمس سنوات. لذلك أصدرت الحكومة المصرية قانون الإسكان الاجتماعي والذي تم بمقتضاه إنشاء صندوق الإسكان الاجتماعي الذي يهدف إلى خفض عبء التكلفة التي تتحملها الدولة لبناء هذه الوحدات.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- من المتوقع أن يوفر هذا المشروع حوالي ٢٥٠ ألف فرصة عمل. ويساهم في دعم تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية وفقاً «لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠».
- يتم التركيز حالياً على تنفيذ البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي لتوفير مساكن كاملة المرافق للشباب محدودي الدخل وتوفير قطع أراضي مناسبة لإيجاد مجتمعات صناعية وتجارية.
- يعمل المشروع على توفير وحدات سكنية بمساحة ٥٠ متر و٧٠ متر مربع للوحدة.
- بدأ تنفيذ المشروع في يوليو ٢٠١٢، وبلغ ما تم صرفه نحو ٧,٤ مليار جنيه حتى ٣١ مارس ٢٠١٥.

برنامج إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مناخ الاستثمار لتوفير بيئة استثمارية جاذبة وعادلة وتنافسية، يحكمها إطار قانوني وتشريعي محفز. ويعمل البرنامج على إصلاح البيئة التشريعية خلال الثلاث سنوات القادمة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تعديل قانون الشركات.
- تحديث قانون السجل التجاري.
- إعداد قانون الإفلاس.
- تعديل الإطار التشريعي المنظم لسوق العمل.
- إعادة النظر في منظومة توزيع وتخصيص الأراضي.
- وضع خريطة استثمارية متكاملة جغرافياً وقطاعياً بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات المعنيّة ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي

- **وصف البرنامج:** إنشاء العديد من مراكز التخزين واللوجستيات للحد من الضغوط التضخمية بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- يستهدف هذا المشروع إنشاء العديد من مراكز التخزين واللوجستيات العالمية مما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي في مصر. ويشمل ذلك إنشاء مركز لوجيستي عالمي في دمياط على مساحة ٣,٥ مليون متر٢، متضمنة منطقة صناعية، بتكلفة استثمارية تصل إلى ما يقرب من ٢ مليار دولار أمريكي.
- سيكون لهذا المشروع أثر إيجابي كبير على تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة ما يتعلق بالتنوّع وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي.

الصندوق السيادي «أملاك»

- **وصف المشروع:** يهدف صندوق أملاك إلى الاستفادة المثلى من ثروات الدولة، ورفع كفاءة إدارة أصول الدولة وأملاكها. يعد «أملاك» صندوقاً سيادياً مملوكاً بالكامل للدولة، ويمثّل الذراع الاستثماري للدولة وأحد أدواتها الأساسية للشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات للبنية الأساسية. ويهدف الصندوق إلى المشاركة مع المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربية والعالمية في مشروعات كبيرة الحجم.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يعمل صندوق «أملاك» على تحقيق عوائد مالية مستدامة ومنافع اجتماعية واقتصادية لشعب مصر، لتحقيق الأهداف التالية:
- تنشيط الاستثمارات في البنية الأساسية.
- يمثل «أملاك» قناة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل المشروعات القومية الكبرى في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية وغيرها.
- يمثل آلية لتسهيل الحزم الاستثمارية لتحفيز الاستغلال الأمثل لرأس المال في القطاعات الرئيسية الأخرى وتعظيم أثر برنامج الاستثمار العام من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- يساهم في تحسين قوة التفاوض مع مستثمري القطاع الخاص.
- يدعم وضع مصر على خريطة صناديق الثروة السيادية العالمية.

برنامج العمل اللائق

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب خاصةً ذوى الإعاقة منهم في كافة محافظات الجمهورية. ويعمل البرنامج على توفير هذة الفرص خلال الخمس سنوات القادمة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع استراتيجية للعمل اللائق وبرنامج عمل متكامل للخمس سنوات القادمة.
- التنسيق مع وزارة القوى العاملة والهجرة ومكاتب العمل في المحافظات لتعزيز مفهوم العمل اللائق.
- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بدور هام في البرنامج في إطار الخدمات غير المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركاء التنمية لريادة الأعمال والتدريب مثل: منظمة العمل الدولية، وشركة شل، ومنظم الأمم المتحدة لمساواة النوع وتمكين المرأة UN- Women، والجمعية المصرية لشباب الأعمال EGB، والنقابات والجامعات، بهدف تأهيل وتدريب الشباب ورفع قدراتهم من خلال برامج معتمدة ليتمكنوا من توليد الأفكار وتقييمها وإدارة مشروعات خاصة يكتب لها النجاح والاستمرارية.

برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية

- **وصف البرنامج:** دعم برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير قانون الإدارة المحلية وإصدار قانون التخطيط الموحّد على النحو الذي يدعم فكرة إنشاء وتفعيل الأقاليم الاقتصادية ويؤسس لفكرة التكامل والتنسيق بين الهيئات المنوطة بالتنمية الاقتصادية.
- منح المحليات سلطات أوسع في مجال تنمية الموارد المحلية.
- إعطاء دور أكبر للسادة المحافظين وللمجالس المحلية المنتخبة في إدارة الاقتصاد المحلي من خلال خطط للتنمية الاقتصادية المتكاملة على المستوى الإقليمي.
- تأسيس منتديات التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي.
- دعم التنافسية الاقتصادية المحلية.
- التوجّه نحو تطبيق اللامركزية في مجال الاستثمار وتفعيل فكرة «الشباك الواحد» على المستويين الجغرافي والقطاعي.
- تشجيع التكامل بين الأقاليم الاقتصادية وفقاً للمميزات التنافسية المتوافرة بكل إقليم.
- يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال ٣١ مكتباً إقليمياً في كل محافظات الجمهورية وملحق بها مجمعات خدمات بنظام الشباك الواحد تتيح للمستفيد خدمات استخراج الرخصة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية. في إطار هذا التطوير قام معالي رئيس مجلس الوزراء بإصدار قرار رقم ١٠٣٤ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٣٠ يهدف إلى تمكين وحدات الشباك الواحد للقيام بكافة خدمات تأسيس وترخيص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من موافقات تراخيص وتصاريح التشغيل للمشروعات من وحدات الشباك الواحد التابعة للصندوق بكافة المحافظات.

برنامج «إرادة»

- **وصف البرنامج:** المساهمة في تحقيق بعض أهداف المحور الاقتصادي ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال مساعدة الدولة على بناء أنظمة حكومية أفضل وتنفيذ السياسات مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ويبعث برسائل مهمة لكافة الأطراف من مجتمع أعمال محلى وعربي ودولي ومنظمات دولية معنية بمدى اهتمام والتزام الحكومة المصرية بالأمور الآتية :

- الاتساق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطبيق الملائم منها.
- الالتزام بالشفافية وإتاحة وصول المعلومات للجميع والتشاور الجاد مع الأطراف المعنية.
- العمل على توحيد وتكامل وترابط الأطر التشريعية وعدم تضاربها وتشابكها.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- بناء وتطوير قاعدة بيانات وسجل الكتروني يحتويا على الأدوات التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال «سجل التشريعات». وكذا إعداد قاعدة بيانات وسجل إلكتروني للخدمات التي تقدمها الجهات الإدارية للمستثمر. «سجل خدمات المستثمر» بما يدعم تحقيق رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري بالدولة وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية.
- مراجعة ودراسة الموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية لدى الوزارات المشاركة بالمبادرة بما يضمن مواكبة التغيرات المستحدثة للأطر التشريعية المنظمة للأنشطة الاقتصادية وبناء آليات تساعد على زيادة درجة التنافسية وتنوع الأنشطة الاقتصادية.
- المشاركة في تبسيط الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال بما يساعد على رفع كفاءة أداء الجهاز الإداري للدولة في التعامل مع الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الأعمال وإزالة التكاليف والإجراءات غير الضرورية التي تفرضها الأدوات التشريعية على المستثمرين والتي من شأنها الحد من المنافسة الاقتصادية.
- إدخال نظام تقييم الأثر التشريعي قبل وبعد صدور التشريع من الناحية القانونية والاقتصادية (RIA). لتحديد الأهداف المرجوة من التشريع ودراسة البدائل المختلفة لعرضها على متخذ القرار بما يضمن جودة التشريعات الاقتصادية والتنمية المستدامة.
- العمل على إرساء آلية للتشاور والحوار المجتمعي البناء لمراعاة مصالح جهات الإدارة ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني مما يساعد على إرساء قواعد الشفافية وإيجاد آلية لتلقى آراء المعنيين والمتأثرين بالسياسات الحكومية.

برامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

- وضع تعريف واستراتيجية بشكل مؤسسي وتشريعي للقطاع غير الرسمي ومحاولة تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- تطوير بطاقة الرقم القومي للمنشآت للاستفادة منه واستخدامه في المعاملات المالية وتوحيد التعامل به مع الجهات الحكومية وقبول السحب والإيداع، وتحميل الحوافز الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لشرائح التعريف الموحد.
- وضع حزمة من الحوافز المشجعة للإدماج، مثال (الضرائب، تدريب، الأراضي، خدمات فنية ...).
- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بمراجعة قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وذلك في إطار توسيع قاعدة تعريف المشروعات الصغيرة والاستخدام الأمثل للحوافز المتاحة من الجهات المعنية.
- يتم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لتوعية الجمعيات الأهلية بقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ ومساعدة الجمعيات في إصدار التراخيص لمزاولة النشاط ، وتوفير قرو ض للمشروعات متناهية الصغر لتوفير فرص عمل وزيادة الدخول ورفع مستوى المعيشة.

ب- برامج ومشروعات على المستوى القطاعي

قطاع الصناعة

بالإضافة إلى المشروعات الواردة في برنامج الحكومة للعامين القادمين والتي تشمل على سبيل المثال برنامج مساندة المصانع المتعثرة ومشروع الألف المصنع وتعميق الصناعة المحلية بهدف إحلال الواردات وزيادة الصادرات، والعمل بشكل مستمر على نقل التكنولوجيا والابتكار وتبسيط الإجراءات وتطوير المشروعات، سنعرض فيما يلي أمثلة لأهم البرامج التي تتضمنها الاستراتيجية في مجال تدعيم الصناعة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي:

التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

- **وصف المشروع:** إنشاء تجمّعات صناعية على مستوى الجمهورية كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى والمساهمة في رفع القيمة الصناعية المضافة وتوفير فرص العمل للمرأة والشباب وذوي الإعاقة وربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة والإنتاج والتجارة وتنمية مجموعة من مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال العشر السنوات القادمة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يهدف هذا المشروع القومي إلى إنشاء ٢٥ مجمّع صناعي متخصص في ١٤ محافظة، في مجالات المفروشات والملابس الجاهزة، الصناعات المغذية للأجهزة المنزلية، مكونات السيارات والصناعات المغذية، الصناعات الغذائية، الرخام ومواد البناء، الألومنيوم والأدوات المنزلية، الصناعات الإلكترونية والبرمجيات، الصناعات الهندسية والبتروكيماويات، قطع غيار وسائل النقل الثقيل.
- تنمية الصناعات الصغيرة، حيث تستهدف الحكومة رفع مساهمة هذه الصناعات في معدل نمو الناتج الصناعي بحوالي ٥٪، وزيادة الاستثمارات وفرص العمل والصادرات في حدود ١٠٪، وخفض استهلاك هذه الصناعات للطاقة بحوالي ١٠٪. وقد قامت الحكومة بإعداد استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة، وتقديم برامج موجّهة للمصانع على المستويين القطاعي والجغرافي لزيادة التنافسية، والمساهمة في التنمية المستدامة مع التركيز على تعظيم القيمة المضافة وزيادة التصدير وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، وخفض استهلاك الطاقة وتقليل تكلفة الإنتاج، وحملات توعية بأهمية المواصفات، وعمل نسب تخفيض في أسعار الخدمات للصناعات الصغيرة من اختبارات ومعايرات ومواصفات وتدريب، ومعاونة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المواصفات القياسية من خلال الخبراء في مختلف المجالات.

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

- **وصف المشروع:** إنشاء مدينة جاذبة للصناعة الوطنية من خلال تشجيع انتقال المدابغ القائمة بمنطقة مجري العيون الي المدنية الجديدة لتطوير القطاع وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وتنميته بما يحقق له القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- استخدام التكنولوجيات الحديثة التي يصعب استخدامها في المدابغ القائمة حالياً.
- زيادة الإنتاجية , ورفع الجودة وزيادة القيمة المضافة.
- تحسين ظروف وبيئة العمل , ورفع مستوى دخول العاملين فيها, وحمايتهم صحياً.
- إزالة التلوث الناتج عن عمليات الدباغة.
- الحفاظ علي منطقة مجري العيون لما لها من طابع أثري وتاريخي.
- تستهدف الحكومة الانتهاء من المرحلة الأولى بالكامل من المشروع خلال العامين القادمين بحيث يتم بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الانتهاء من تنفيذ أعمال البنية الأساسية الداخلية والخارجية ومحطات المعالجة للمرحلة الثانية، وتخصيص وتسكين أصحاب المدابغ في الوحدات الإنتاجية للمرحلة الأولى بالكامل.
- تستهدف الحكومة بحلول عام ٢٠٣٠ نقل نشاط الدباغة من منطقه مصر القديمة إلى الروبيكي لإقامة مدينة متخصّصة لدباغة وصناعه الجلود، ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من ٩٥ إلى ٢٠٠مليون قدم٢، وتوفير ٢٠ ألف فرصه عمل، وإنهاء مشكله التلوث بمنطقة مصر القديمة.

إنشاء مدينة الأثاث بدمياط

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى زيادة نسبة صادرات الأثاث من ٢٪ من حجم السوق العالمي إلى ٨٪.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يشمل هذا المشروع تحسين البنية الأساسية المحيطة بالمدينة من طرق وموانئ لتسهيل حركة البضائع خامات ومنتج نهائي، كما تم وضع مجموعة من الحوافز الجاذبة للمستثمرين.
- من المستهدف بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الانتهاء من البنية الأساسية للمدينة والمرحلة الأولى منها (صناعية وخدمية).
- جاري تأسيس شركة مساهمة مصرية، لتنفيذ وإدارة المشروع يكون غرضها إقامة وتطوير وتنمية المدينة.

دعم الصناعات الثقيلة

- **وصف البرنامج:** توطين الصناعات الثقيلة على أُسُس علمية واقتصادية وبيئية لبناء قاعدة بيانات اقتصادية صناعية قوية لتجذب حولها الصناعات المتوسطة والصغيرة والحرفية. ويعمل البرنامج على مدار عشر سنوات لدعم الصناعات الثقيلة بشكل كامل، ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تستهدف الخريطة الصناعية التوسع في المشروعات الهادفة لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.
- تنمية اللوجستيات المرتبطة بالصناعات المختلفة وكذلك الطرق والموانئ الجافة.
- التوسع في تطبيقات الطاقة المتجدّدة.
- إعادة تدوير المخلفات الصناعية.

مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس

- **وصف المشروع:** يهدف التوجه الاستراتيجي إلى تكثيف الجهد لاستغلال الموقع المتميز لمحور قناة السويس صناعياً للعمل على أن تكون مصر مركزاً محورياً تتوزع فيه الحركة الاقتصادية عن طريق التوسع في تنمية وإنشاء المناطق الصناعية بمحور قناة السويس بحلول عام ٢٠٢٥. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- دمج سيناء في الكيان الصناعي لبقية الأقاليم والمناطق المصرية.
- تنمية المناطق الصناعية الواقعة داخل الحيز الجغرافي للمحور.
- تحديد الأنشطة الصناعية المستهدف توطينها داخل تلك المناطق.
- وضع الإطار القانوني لتنمية واستغلال الأراضي الصناعية.
- جذب وتشجيع الاستثمارات وزيادة وتنويع الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

مشروع الخريطة الصناعية

- **وصف المشروع:** توفير بيانات وافية عن الاستخدامات الصناعية لجميع الأراضي لتخطيطها كتجمعات صناعية متخصصة مبني على تحليل طبقات معلوماتية تشمل مقومات الأرض جغرافيا وقطاعيا و الموارد الطبيعية والثروات المعدنية والتعدينية و البنية الأساسية واللوجستية والربط بمحاور الطرق والخدمات و التوزيع السكاني والتجمعات العمرانية القائمة والجديدة بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- التوسع في المشروعات الهادفة لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.
- تنمية اللوجستيات المرتبطة بالصناعات المختلفة.
- توفير فرص للتوسع في تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة في الصناعة.
- التوسع في تطبيقات إعادة تدوير المخلفات الصناعية.

تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة

- **وصف البرنامج:** تطوير الخدمات والمنافذ التسويقية المتنقلة على سيارات. ولا يحتاج هذا المشروع إلى إنشاءات ثابتة في صورة محلات مما يخفض التكلفة الاستثمارية وتكلفة التشغيل وبالتالي هامش الربح المطلوب مع سهولة تقديم الخدمة وتوافرها في أماكن الاحتياج إليها مع الاعتماد على أسلوب «من المنتج إلى المستهلك من خلال وسيط واحد» ويوفر هذا المشروع فرص عمل كثيرة للشباب والمرأة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استهداف شباب الخريجين والباحثين عن العمل على مستوى جميع محافظات الجمهورية.
- إقامة نحو ٥٠٠٠ مشروع.
- توفير ما يقرب من ١٠٠٠٠ فرصة عمل.
- تدقيق جودة المنتجات والتسويق مثل مشروع الحرف اليدوية والتراثية المصرية بالتنسيق مع المحافظات في مصر.

الاستراتيجية الخاصة بصناعة السفن

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلي تفعيل الإستراتيجية الخاصة بصناعة السفن والتي تم إعدادها لتوطين وتطوير الصناعة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ لما لها من تأثير على الاقتصاد المصري.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير واستكمال موانى محور قناة السويس والظهير الصناعي.
- ضرورة تفعيل الخدمات اللوجستية البحرية.
- تكوين شركات ملاحية لتشغيل السفن وإنشاء ترسانات لإصلاح وبناء السفن.
- جذب توكيلات ملاحية وشركات للشحن والتفريغ وتموين السفن والقطر والإنقاذ.
- إنشاء شركات لتصنيع وإصلاح الحاويات كذلك محطات لتداول الحاويات.

إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في الصناعات الزراعية ودعم الصادرات من هذا القطاع من خلال تمكين مراكز الصناعات الزراعية وتهيئة البيئة الملائمة لإقامة هذه الصناعات. كما يهدف إلى تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي – ورفع القيمة المضافة في مياه الري والمحاصيل الزراعية عن طريق إيجاد علاقة بين المزارع والمصانع وزيادة القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية بحلول عام ٢٠٢٠. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة عالية. ومن المتوقع أن يوفر فرص عمل للشباب وللمرأة الريفية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء مجمعات للصناعات الزراعية.
- توفير شبكات النقل والموانئ الداعمة لهذه الصناعات.
- تقديم الحوافز التي تشجع التوسع في الصناعات الزراعية.
- تنمية البنية الأساسية لمجمعات الصناعات الزراعية من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.
- إعداد خريطة واضحة للمناطق المقترحة.
- إعداد كراسات الشروط المطلوبة لطرح تلك المناطق للقطاع الخاص.
- توفير المرافق والبنية التحتية للمناطق الصناعية الزراعية.

تحقيق تحول في قطاع الصناعات التعدينية لدعم تنمية وتنافسية القطاع الخاص وتعزيز خلق فرص العمل بمصر

- **وصف البرنامج:** تنفيذ تحولاً كبيراً في قطاع الصناعات التعدينية من خلال تقييم الوضع الحالي للخامات التعدينية بمصر واختيار عدد (٥) من الخامات الإستراتيجية وخلق بيئة ملائمة ومشجعة لاستثمارات القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة لهذه الخامات والتي يمكن الاستفادة منها كبيئة ملائمة لخامات تعدينية أخرى في مصر فيما بعد، مع تشجيع إنشاء شركات جديدة تشمل شركات صغيرة ومتوسطة وتوفير فرص عمل جيدة ومنتجة خاصة في المناطق النائية بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية لأنشطة التعدين على البيئة وعلى صحة المواطنين المصريين خلال الأربع سنوات القادمة. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

دعم قطاع الصناعات التعدينية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر في المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال:

- زيادة القيمة المضافة للخامات التعدينية المصرية.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعات التعدينية.
- زيادة صادرات مصر من الخامات التعدينية المصنعة ذات القيمة المضافة العالية.
- خلق فرص عمل وخاصة في المناطق النائية.

برنامج الاقتصاد الأخضر

- **وصف البرنامج:** مساندة القطاع الصناعي لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في أنشطته المختلفة بهدف زيادة التنافسية والنفاذ إلي الأسواق العالمية والمحافظة علي البيئة وترشيد استخدام الطاقة واستخدام الطاقة البديلة وتقليل تكلفة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاجية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- يتم التنفيذ في ثلاث مدن صناعية (برج العرب، العبور، السادات) لمدة ثلاث سنوات ويتم نقل النموذج بعدها إلي مناطق صناعية أخرى.

قطاع التجارة الخارجية

بالإضافة إلى المشروعات الواردة في برنامج الحكومة للعامين القادمين والتي تشمل على سبيل المثال وضع استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية وضبط الميزان التجاري، وحل مشاكل المصدّرين المصريين، وتطوير الجهود التسويقية في الأسواق العالمية، ووضع خطط لضبط الواردات وخفض معدلات نموها والعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، سنعرض فيما يلي أمثلة لأهم البرامج التي تتضمنها الاستراتيجية في مجال تدعيم الصناعة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي:

مشروع إنشاء شبكة التجارة المصرية Egytrader

- **وصف المشروع:** إنشاء منصة تكنولوجية متكاملة على المستوى الوطني للربط بين مقدمي الخدمة (هيئة الميناء – الجمارك – هيئة الرقابة – مراكز لوجيستية...) والمستفيدين منها (مصدرين – مستوردين – وكلاء شحن – تخليص...) بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- توفر التبادل الآمن والسريع والدقيق للمعلومات داخل مجتمع التجارة والخدمات اللوجستية داخل وخارج الموانئ. وتوفير مستوى أعلى للشفافية وبيئة خصبة للاستثمار تتوافق مع الأنظمة الدولية المعمول بها.
- المحافظة على سرية المعلومات والأنظمة الداخلية لكافة الأجهزة العاملة داخل الموانئ وتوفير البيانات المختارة للجهات ذات العلاقة وفق قواعد منظمة وقواعد اتفاقيات خدمة SLA .
- تساعد على تقليص الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة إلى الحدود الدنيا. وتدعم الشركات في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية لتشكيل اتحادات لدمج تجارتها الرئيسية والخدمات اللوجستية بمنصة موحدة على مستوى الجمهورية.
- التكيف مع مختلف نماذج الموانئ المميكنة كلياً أو جزئياً.
- استخدام تقنيات معمول بها لعشرات السنين والتي أثبتت كفاءة في الموانئ العالمية وشركات الطيران والبنوك وغيرها.
- توفير الخدمات حسب توافرها وجاهزية الجهات المختلفة لتوفير خدماتها للجمهور مثل الملف الإلكتروني للصادرات والواردات ومتابعة فحص رسائل الصادرات والواردات وخدمات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى توفير بيانات التجارة الخارجية وتحليلاتها.

مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

- **وصف المشروع:** قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بتقديم مساعدات فنية وإدارية للدول النامية والأقل نمواً لتعظيم صادرات السلع المتوافقة مع البيئة(Green products) وزيادة قدرتها على النفاذ إلي الأسواق بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال مراجعة الإستراتيجية الوطنية لقطاعات السلع الخضراء في هذه الدول.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تنفيذ وتطوير سياسات الاقتصاد الأخضر.
- وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لتعزيز القدرة والكفاءة.
- القدرة التنافسية للقطاعات الخضراء (السلع البيئية)، والتي يتولد عنها خلق فرص عمل وفرص تصديرية للقطاعات الخضراء.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم السياسات الوطنية لتشجيع الاقتصاد الأخضر.
- زيادة قدرة الصادرات المصرية للنفاذ إلي الأسواق.

برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي (TDMEP)

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى ضمان وصول المنتجات المصرية للأسواق الأوروبية بأعلى جودة، وضمان جودة السلع، والرقابة على الأسواق خلال الثلاث سنوات القادمة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تقديم الدعم الفني لمعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادات والواردات في اختبار المنتجات المختارة لاتفاقية الأكا لتحقيق الاختبار والاعتماد طبقا للمواصفة القياسية العالمية الأيزو ١٧٠٢٥.
- دعم و تأهيل الهيئة في عملية الاعتماد طبقاً للمواصفة العالمية ١٧٠٢٠ كجهة تفتيش عالمية.
- دعم و تأهيل الهيئة في عملية الاعتماد طبقاً للمواصفة العالمية ١٧٠٦٥ كجهة إصدار شهادات مطابقة منتجات عالمية
- تقديم الأجهزة والمعدات والدعم الفني للإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات لدعم الفحص المعتمد على إدارة المخاطر.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مع التطوير المستمر للبنية الأساسية والقدرات البشرية والأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لتنمية هذا القطاع والعمل على رفع مساهمته في النشاط الاقتصادي، تقدم الاستراتيجية بعض البرامج والمشروعات التي من شأنها النهوض بقطاع الاتصالات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة:

تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي

- **وصف المشروع:** الاستفادة من مختلف الأصول الوطنية لوضع مصر كمركز رقمي عالمي، مع التركيز على ثلاثة مجالات تعظم الاستفادة من الكابلات البحرية، وخدمة مشروع تنمية قناة السويس، والاستفادة من وادي التكنولوجيا. يهدف المشروع إلى استثمار موقع مصر الجغرافي الفريد، والذي يمر به ١٨ كابل بحري بإجمالي سعة ٨ تيرا بيت/ الثانية مما يمكننا من تعزيز الاستفادة من مرور الكابلات وإضافة العديد من الخدمات ذات القيمة المضافة لتصبح مصر مركزًا عالميًا لتقديم الخدمات الرقمية وخدمات الانترنت، بالإضافة إلى تنمية الصناعات القائمة على تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام للمنافسة وتحسين مركز مصر في تقديم خدمات التعهيد على المستوى الدولي بشكل خاص والخدمة الرقمية بشكل عام بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف المشروع لخلق فرص عمل جديدة خاصةً للشباب والمرأة وذوي الإعاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقًا لخطة الدولة للتنمية المستدامة, ويعد هذا المشروع من المشروعات القومية لاحتوائه عدد من المشروعات العملاقة والتي تتعلق بصناعات عديدة وقطاعات مختلفة بالدولة مما يستلزم تدشين البنية الأساسية اللازمة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ تلك المشروعات، ولذا يعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية. ينقسم المشروع إلى شقين أساسيين، يتنبى الشق الأول تنمية القدرة التصديرية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بينما يعني الاخر بدور القطاع كمشارك أساسي في تنمية القطاعات الأخرى.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تنمية الصناعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح مصر ممرًا رقميًا عالميًا بهدف زيادة مساهمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في معدل نمو الناتج المحلي
- النهوض بصناعة التعهيد في مختلف محافظات الجمهورية عن طريق إنشاء مراكز اتصال بقيمة إيجارية منافسة وجودة خدمات عالية للشركات العالمية ومن خلال إنشاء المنطقة الاستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي.
- زيادة عدد الكفاءات البشرية التي تساهم في تنمية محور قناة السويس (وادي التكنولوجيا) من خلال التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها من ١٧٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي خرّيجي جامعات الإقليم بنسبة تشغيل لا تقل عن ٨٠٪ بحلول عام ٢٠١٨ وزيادة نسبة الخريجين في التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- طرح مشروعات قومية عملاقة مثل مشروع ميكنة السجل العيني العقاري، وعدادات المياه الذكية، وميكنة المحاكم.

- الترويج للتجارة الالكترونية من خلال توفير بيئة تمكينية وتشريعية، وتوفير بنية أساسية للسداد الالكتروني وطرح أنظمة سداد مختلفة بنكية وغير بنكية. علاوة على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لزيادة حجم أعمالهم على الإنترنت بهدف زيادة النسبة المتوقعة من التجارة الالكترونية في السوق المحلي لتبلغ ٧٪ من إجمالي التجارة الالكترونية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، و١٢٪ بحلول عام ٢٠١٨.
- إنشاء مركز عالمي لتقديم خدمات الاتصالات المتعلقة بالكابلات البحرية.
- إنشاء منطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تأسيس شركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الحرّة.
- تطوير نماذج للحوافز وبناء القدرات البشرية.
- إنشاء مراكز البيانات الضخمة ومرافق الحوسبة السحابية والإستضافة.
- تأسيس شركات وسائط الإعلام الرقمية، وشركات صناعة المحتوى الرقمي.
- دعم البحث والتطوير والابتكار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير البنية التحتية والمعلوماتية لتنمية القطاعات الأخرى (الملاحة- الشحن- الخدمات اللوجستية، الطاقة ..الخ).

المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة

- **وصف المشروع:** نشر خدمات النطاق العريض في مصر من خلال تعزيز الشبكات والخدمات وذلك من خلال تطوير مزيج من الحزم التنظيمية والاستثمارية خلال الأربع سنوات القادمة، حيث تعتبر خدمات النطاق العريض محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تطلبه العديد من قطاعات الدولة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- انتشار الإنترنت فائق السرعة بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة فى الدخل القومي في المجتمعات ذات الدخل الاقتصادي الصغير والمتوسط بنسبة ١,٣٨٪ (٥٠ ألف فرصة عمل).
- تطوير البنية الاساسية المطلوبة .
- المساهمة الحكومية في مشروعات وخدمات النطاق العريض.

بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات

- **وصف البرنامج:** بناء نظام بيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على بناء مجتمع رقمي تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع التنمية المستدامة ورفع كفاءة وشفافية المؤسسات الحكومية والخاصة وتقديم خدمات الكترونية عالية الجودة لخدمة المواطنين خلال الخمس سنوات القادمة. هذا بالإضافة إلى وضع منصة رقمية وطنية لضمان التكامل السلس بين مختلف النظم وقواعد البيانات الحكومية فضلاً عن الانفتاح على الخدمات المقدمة من القطاع الخاص، مع وضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والحريات والحفاظ على المصالح العليا للوطن. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تكامل النظم الحكومية لتقديم الخدمات الالكترونية المعقدة وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إتاحة الخدمات الرقمية (الحكومية وغير الحكومية) بأسعار معقولة وتوفير قنوات اتصال واستخدام سهلة.
- زيادة نسبة قبول استخدام الخدمات الالكترونية بين المواطنين والموظفين.
- تطوير نظام الحوكمة للمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.
- تطوير هيكلة المؤسسات الوطنية.
- تنفيذ وتطبيق الخدمات الرقمية.

إنشاء المناطق التكنولوجية

- **وصف المشروع:** تأسيس نظام بيئي قادر على إنشاء مجتمع معرفي، صديق للبيئة وتوفير جو مميّز لتشجيع الاستثمار وتعزيز مكانة مصر العالمية وزيادة حصيلة الصادرات التكنولوجية وزيادة قدرتها التنافسية، ودعم التنمية الاقتصادية في المحافظات. وذلك من خلال إنشاء سلسلة من المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء مصر باعتبارها بيئة جاذبة للشركات المحلية والإقليمية والمستثمرين للعمل في مختلف المدن العمرانية خلال الخمس سنوات القادمة. ومن المتوقع أن يساهم إنشاء تلك المناطق في تقليل الهجرة الداخلية من المحافظات للقاهرة من خلال توفير الآلاف من فرص العمل في العديد من القطاعات في المحافظات خارج القاهرة الكبرى. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إعداد دراسات الجدوى والأعمال لكل المناطق التكنولوجية.
- إعداد وإنشاء الشركة التي سوف تدير بناء وتطوير المناطق التكنولوجية.
- الشراكة مع القطاع الخاص.
- تخطيط وتأسيس وتنفيذ المرحلة الأساسية في جميع المناطق التكنولوجية.
- تصميم وتنفيذ استراتيجية للتسويق.
- إدارة المرافق والبنية التحتية للمناطق التكنولوجية.

تطوير الحوسبة السحابية

- **وصف البرنامج:** تمكين ودعم الاعتماد على الحوسبة السحابية في القطاع الحكومي لتعزيز أدائها وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تشجيع نموذج القطاع الخاص، وبناء قاعدة لتطوير النظام البيئي للسحابة العامة، والتي ستدعم بدورها الشركات المحلية. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنمية السياسة الأولية للسحابة الحكومية وإجراءات الحوكمة السحابية.
- توحيد مراكز البيانات.
- تطوير الإطار المعماري.
- تطوير وتطبيق EG- Cloud.
- اللائحة العامة السحابية.
- بناء ونشر الخدمات السحابية العامة.

تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **وصف البرنامج:** تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على توليد فرص عمل جديدة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير التمويل المناسب.
- تطوير قدرات الشركات.
- العلامات التجارية والانتشار في الأسواق.

تصميم وتصنيع الإلكترونيات

- **وصف البرنامج:** تعزيز صناعة الإلكترونيات في مصر من خلال التركيز على قطاعين رئيسيين وهما تصنيع الأجزاء الإلكترونية الصلبة وشركات النظم واللذان يعتمدان على الابتكار والتكنولوجيا وقطاع الخدمات الصناعية الالكترونية الذي يتسم بكونه كثيف العمالة وقادر على توليد فرص عمل جديدة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء مراكز التميز والابتكار.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تنمية الأسواق المحلية والإقليمية.
- زيادة العائد من صناعة الالكترونيات إلى ١٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ و٨٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.
- جذب المصنعين إلى المناطق الاقتصادية الخاصة.
- تنمية وتطوير الاتفاقات التجارية مع أوروبا وأفريقيا في هذا المجال.
- دعم شركات ASIC القائمة ووضع برنامج لتحفيز الصادرات.
- توفير آليات التمويل وحوافز لجذب الاستثمار.

تنمية الريادة والأعمال

- **وصف البرنامج:** الاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى المصريين وتوظيفها لضمان النمو الاقتصادي. يهدف المشروع إلى إنشاء عدد كبير من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل. كما يركز المشروع على أهمية التعاون والتكامل بين الحكومة والصناعة والمواطن لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. حيث أن النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والابداع يجلب المزيد من فرص العمل مما يحسن نوعية الحياه لجميع المواطنين المصريين.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب.
- تطوير مراكز الابتكار.
- تطوير منهجيات التمويل المختلفة.
- تطوير برامج الشراكة.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- تطوير الابتكار ونظم إدارة حقوق الملكية الفكرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الزراعة

زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي

- **وصف المشروع:** العمل على زيادة مساحة الرقعة الزراعية، وتشجيع الاستثمارات في مجالات التصنيع الزراعي.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- بناء مجتمعات متكاملة داخل الأراضي الجديدة.
- دعم الهدف الشامل لاستراتيجية التنمية المستدامة، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بحوالي ٥٪ من إجمالي مساحتها بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل ١٪ كل ثلاث سنوات.
- زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من المحاصيل الزراعية.

- مراعاة البعد البيئي والتوجّه نحو الزراعة المستدامة.
- دعم وتنمية التصنيع الزراعي.
- زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.
- توفير فرص عمل لائق ومنتج في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة في تطوير المجالات الأكثر أهمية في الزراعة المصرية وللوفاء بمتطلبات التصدير والتصنيع الغذائي والاستفادة من المخلّفات الزراعية وترشيد استخدام الكيماويات من أجل تحقيق الأمان الصحي للغذاء.
- تأسيس وتعظيم الاستفادة من بنك المعلومات الزراعية بهدف توفير وتدفق المعلومات الزراعية بصورة شاملة ودقيقة.
- تبنّى الحكومة برنامجاً قومياً لتطوير وتحديث التصنيع الزراعي بهدف زيادة القيمة المُضافة للمنتجات الزراعية من خلال الارتقاء بعناصر الجودة وتهيئة المنتجات المُصنّعة للتصدير وإقامة قرى إنتاجية متخصّصة في صناعات قائمة على المُنتجات الزراعية كالزيتون والتمور والألبان والحرير الصيفي والحرف التقليدية الريفية، والتوسّع في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة للتصنيع الزراعي في الأقاليم المختلفة. وإصدار قانون موحّد لإنتاج وتداول الغذاء.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا الحيوية في التنمية الزراعية بهدف استنباط أصناف جديدة متحمّلة للجفاف وملوحة التربة ودرجة الحرارة وإنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات، وتحسين المُحتوى الغذائي لبعض الأصناف النباتية، وكذا زيادة إنتاجية الألبان واللحوم.
- إدخال النانو تكنولوجي في التنمية الزراعية بهدف الوصول إلى تقنية نانو تكنولوجيا لتحسين نوعية المياه، والمساهمة في حل مشكلة تلوث المياه، وامتلاك التقنية التكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الخارج حتى عام ٢٠١٨.
- التوسّع في الزراعة العضوية بهدف تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة وفتح آفاق جديدة للتصدير، وزيادة إنتاج المركّبات الحيوية ورفع كفاءتها (بدائل مبيدات – مخصبات حيوية – أسمدة عضوية)، ومن خلال تدوير المخلّفات الزراعية وإنتاج أسمدة عضوية، ومنع أو ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصادر للأسمدة غير المخلّقة كيماوياً والمسموح باستخدامها في نُظم الزراعة العضوية.
- إصدار وتفعيل قانون الزراعة العضوي المصري، وتقنين وضع مكاتب التسجيل والتفتيش العاملة في مصر، وإنشاء وحدات تصنيع كمبوست.
- تنفيذ برنامج قومي متكامل للإرشاد الزراعي يُغطي القرى المصرية خلال العامين المقبلين.
- التوسّع في إنتاج المحاصيل الرئيسية، كالقمح من خلال زراعة ٤ مليون فدان لإنتاج ١١ مليون طن بحلول عام ٢٠١٨، مع العمل على تحسين الإنتاجية بنشر زراعة الأصناف الجديدة وتطبيق حزم التوصيّات الفنية الخاصة، وتقليل الفاقد مما يوفر نحو مليون طن من الإنتاج.
- تخصيص ٣٣ ألف فدان حتى عام ٢٠١٨ لزيادة إنتاج القطن وتقاوي نقية لجميع الأصناف سواء التصديرية أو التي تلائم صناعة الغزل المحلية، مع التوسّع في الأصناف المستنبطة حديثاً لإنتاج كميات تكفي صناعة الغزل المحلية.
- استمرار جهود تقليص إنتاج المحاصيل الشرهة للمياه، فتركز على خفض مساحة الأرز مما يوفر كميات من مياه الري مع المحافظة على الإنتاج الكلي ووجود فائض تصديري من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة والتوسّع في زراعة الأرز الهجين.
- زيادة المساحة في الأراضي الجديدة ضمن خطة التوسّع المستقبلية لمشروع المليون ونصف فدان، وزيادة إنتاج المحاصيل البستانية من خلال التوسع في استخدام الصوب الزراعية.
- التوسّع في إنتاج الذرة الصفراء والشامية، وخفض مساحة الذرة البيضاء وذلك لسد الفجوة من نقص الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء التي تصل إلى ٧٥٪ من الطلب.
- الاهتمام بتشجيع الصناعات الريفية والصناعات التصديرية في القطاع الريفي، حيث أن القطاع الريفي غير الزراعي هو من أهم القطاعات الواعدة في الوقت الحاضر، ومن أهم القطاعات لإيجاد فرص العمل لمحدودي الدخل وخاصة المرأة.
- رفع كفاءة الري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا وذلك من خلال استبدال المساقي والمرادي بخطوط أنابيب بلاستيكية أو تبطينها وإنشاء نقاط رفع موحّدة ومحابس لمداخل المياه، والتسوية الدقيقة بالليزر وتحديث المقنّنات المائية للمحاصيل باستخدام البيانات المناخية.

إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية:

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى بناء شبكة لتجميع المحاصيل الزراعية وتخزينها في مواقع استراتيجية تغطي جميع أنحاء الجمهورية، بهدف تعزيز وصول المزارعين للأسواق وخفض الفواقد الناتجة عن النقل والتخزين ويوفر هذا المشروع فرص عمل للشباب والمرأة وذوي الإعاقة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء مراكز زراعية-لوجستية من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص.
- تحقيق المكاسب من خلال التأجير أو التجارة.
- تنمية المناطق المحيطة بالمراكز اللوجستية الاستراتيجية من خلال مشاريع صناعات غذائية كبيرة مثل صناعة صلصة الطماطم والدقيق والزيوت، بالإضافة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة مثل صناعة الذرة المجمدة والمخللات والزيتون.
- بناء مركزين استراتيجيين للتخزين ونحو ٣٣٠ نقطة تحصيل.
- التنسيق من أجل تعظيم الاستفادة من الإنتاج المحلي من السلع الإستراتيجية.

تنمية مشروعات الزراعة المائية

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تعزيز وتسهيل الاستثمار في أنشطة الزراعات السمكية بهدف الحد من تحديات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وخفض فاتورة واردات مصر من الأسماك، والبناء على الميزة التنافسية لمصر من توافر المدخلات اللازمة لهذا النشاط (مياه وأرض وعمالة ومناخ).
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء مزارع سمكية جديدة.
- إصلاح البيئة التشريعية لجذب الاستثمار في هذا النشاط الاقتصادي.
- إنشاء جمعيات تعاونية للزراعات السمكية.
- إنشاء لجنة تشجيع الصادرات السمكية تحت إشراف المجلس التصديري للحاصلات الزراعية.

إنشاء «مركز تحديث الزراعة»

- **وصف المشروع:** يهدف إلى تأسيس كيان جديد قادر على قيادة وإدارة تنفيذ المبادرات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي، بالتعاون مع القطاع الخاص
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء مركز تحديث الزراعة ككيان مستقل تحت إشراف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- تشجيع الزراعة الجماعية من خلال إصلاح الجمعيات التعاونية الزراعية، وتعزيز الصادرات الزراعية، وإطلاق برنامج لتخصيص الأراضي وشرائها وإعادة تخصيصها لتحفيز حيازة الأراضي، وتحسين البنية التحتية والتشريعية لمراكز الإرشاد الزراعي.

البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية

- **وصف البرنامج:** وضع برنامج قومي متكامل العناصر يقوم على المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية الحالية وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد، بهدف زيادة المعروض من ناحية وتحسين الجودة وخفض التكلفة من ناحية أخرى.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- **بالنسبة للثروة الحيوانية،** احتواء والتخلّص من الأمراض الوبائية المُعدية، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوانات، والبدء في مشروع قومي للتأمين على الماشية، والتوسّع في ودعم مشروعات تسمين البتلو على مستوى قومي.
- إنشاء نظام متكامل للترقيم وتسجيل الحيوانات، والتوسّع في مشروعات الإنتاج الحيواني في الأراضي المستصلحة، وزيادة نسبة تطبيق تقنيّات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة.
- دعم نُظم الإنذار المبكّر للأمراض الوافدة والمتوطنة واستكمال الخرائط الوبائية للأمراض من الفصائل المختلفة.

- تفعيل مظلة التأمين (صندوق التأمين على الماشية) وتنشيط التعاونيات في مجال الإنتاج الحيواني واستخدام الأعلاف الغير تقليدية وإنشاء مجازر ومحاجر نموذجية وإنشاء مراكز تجميع الألبان.
- **وبالنسبة لزيادة الثروة الداجنة**، اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء مرض إنفلونزا الطيور وتوفير لقاحات الدواجن بما يُغطي احتياجات الطيور، وذلك من خلال تشجيع مشاركة جمعيات المجتمع المدني وشركات الأوية واللقاحات في برامج التوعية.
- تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل المزارع في المناطق الصحراوية الجديدة.
- التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية وخاصة في المحافظات ذات الكثافة الأعلى في الإنتاج، مع التطوير المستمر للقاحات وفقاً للتحورات الفيروسية والخريطة المرضية.
- **وبالنسبة لتنمية الثروة السمكية**، زيادة إنتاج الأسماك إلى نحو ١٢٪ سنوياً بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بمقدار ٧٪ سنوياً، وبحوالي ١٣٪ و٢٠٪ سنوياً من البحيرات والاستزراع البحري على التوالي.
- معالجة مصادر الصرف الزراعي للحد من التلوث وإنشاء مفرخات سمكية بالبحيرات لإمدادها بالذريعة الملائمة وإنشاء مزارع سمكية بحرية على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر.

قطاع الموارد المائية والري

تطرح الحكومة برنامجاً طموحاً للحفاظ على الموارد المائية وترشيد الري وتقليل الفاقد يستند إلى عِدّة محاور عمل رئيسية تشمل:

- **إنشاء مجمّعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة**

- تشمل مشروع تنمية واستصلاح المليون ونصف فدان (الريف المصري الجديد)، ومشروع استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء في زمام ٤٠٠ ألف فدان (ترعة السلام)، ومشروع استكمال ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي في زمام ٥٤٠ ألف فدان (توشكى).

- **ترشيد استخدام المياه**

- بهدف التحول من الري بالغمر إلى الري الحديث، وتطوير نُظم الري على مستوى الترع والمساقي، مع الحد من زراعة الأرز.

- **تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع**

- لتحقيق تحكم أمثل في التصرّفات وتحسين حالة الري. وذلك من خلال تنفيذ مشروع حماية السد العالي وتدعيم خزّان أسوان، ومشروع إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري ومحطات الرفع.

- **التصدّي للتغيّرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت**

- من خلال تطوير بواغيز البحيرات الشمالية، وحماية وتطوير السواحل والشواطئ من أخطار النحر وارتفاع منسوب البحر، والاعتماد على الطاقة الشمسية في تشغيل طلمبات الرفع والآبار لتقليل الانبعاثات الحرارية.

- **تنمية الموارد المائية**

- عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي المُعالج طبقاً للمواصفات، والتوسّع في استخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار.

- **تحسين نوعية المياه**

- حيث يأتي الحفاظ على البيئة والصحة العامة للمواطنين على رأس أولويات برنامج الحكومة، وتعتزم الحكومة في هذا الشأن العمل على تغطية المجاري المائية داخل الكتل السكنية، وتنفيذ برامج لرصد ومتابعة منظومة الموارد المائية لبحيرة ناصر والنيل وفرعيه والترع والمصارف والمياه الجوفية، مع معالجة مياه الصرف الصحي على المجاري المائية.

- **التوسّع في برامج التنمية المستدامة لخزّان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس**

– رفع كفاءة الري السطحي وزيادة الإنتاج الزراعي في مناطق الري المطوّر بحوالي ٣٠٪. ووضع نظام صارم لملاحقة مستخدمي الآبار غير المرخّصة وإصدار قانون خاص بالمياه لضمان الكفاءة في استخدامها. ويتضمّن مشروع القانون معاقبة كل من يتسبب في تلويث المياه، وكذا عدم الالتزام بشروط الحصول على التراخيص.

- **تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديّات عليها**

– من خلال تطوير إدارة منظومة المياه الجوفية والرصد الدوري للخزّانات الجوفية كماً ونوعاً مع تنفيذ محطات تنقية للمياه الجوفية.

- **برنامج لتطوير شبكات الصرف المُغطى**

– تزويد زمام قدره ١٠٠ ألف فدان بشبكات الصرف المُغطى من خلال مشروعات الإنشاء والإحلال والتجديد بالإضافة لإنشاء الأعمال الصناعية من كباري وبدالات وسحارات وهدارات وخلافه، وتزويد زمام قدره ٤٨٠ ألف فدان بشبكات الصرف المُغطى بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

– توسيع مشروعات الصرف العام والصرف المُغطى لتوسيع وتعميق مصارف عامة مكشوفة في المناطق الجديدة والمستصلحة لإضافة زمام قدره ١٠ آلاف فدان في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وزمام قدره ٤٤ ألف فدان بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والتي تُغطي زمام قدره ٢٥ ألف فدان في الوقت الراهن.

قطاع السياحة

تنمية منطقة الأهرامات

- **وصف المشروع:** إحياء السياحة الثقافية حول الأهرامات من خلال تصميم مشروع سياحي متكامل. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

– تصميم خطة استثمارية ونموذج عمليات.

– وضع خطة عمل تفصيلية.

– وضع رسومات هندسية تفصيلية ومعمارية تأخذ في الاعتبار كود الإتاحة.

– إعداد دراسة جدوى للمشروع.

إنشاء منتجعات تراعى الجودة البيئية في الصحراء الغربية

- **وصف المشروع:** استغلال الأصول المحلية كالواحات لجذب السائحين ذوى القدرة المرتفعة على الانفاق. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

– تحديد المناطق الملاءمة لإقامة هذه المشروعات.

– تنمية البنية الأساسية التي تشمل اللوجستيات لضمان سهولة الوصول إلى أماكن السياحة.

إنشاء متاحف أثرية في مدينتي شرم الشيخ والغردقة

- **وصف المشروع:** تقديم منتج جديد يهدف إلى جذب زوار الشواطئ المتكررين والسائحين في شرم الشيخ والغردقة لاستهلاك المنتجات الثقافية. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تصميم موضوع وحكاية المتحف.
- تطوير خطة عمل متضمنة الجدوى الاقتصادية والمالية للمتحف.
- تأمين الموافقات اللازمة من وزارة الآثار للاستفادة من القطع الأثرية الأصلية والمستنسخة.

انشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة

- **وصف المشروع:** استغلال الأصول المحلية الطبيعية كالواحات وعيون المياه العلاجية لجذب زوار شرائح الإنفاق العالي في السياحة العلاجية والطبيعية.. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير البنية التحتية اللوجستية اللازمة لضمان سهولة الوصول والتنقل.
- الاتفاق مع المستثمرين لتنمية المنطقة مع ضمان الأمان الاقتصادي.

برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي إلى الاقتصاد الأخضر

- **وصف البرنامج:** انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على البيئة وزيادة أهمية ودور حماية البيئة والمناخ في مجال السياحة فإن استدامة السياحة ومراعاة البعد البيئي في الأنشطة السياحية تتطلب سياحة نظيفة صديقة للبيئة والمجتمع وذات جدوى اقتصادية عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تصميم وتنفيذ مبادرات لتشجيع إدخال تقنيات الطاقة النظيفة في القطاع السياحي، والحصول على شهادة النجمة الخضراء "Green Star Hotel"، والتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة باستخدام السخانات الشمسية، والتوسع في الاعتماد على أنظمة الطاقة الموفرة باستخدام اللمبات الموفرة وتطبيق أنظمة الإضاءة الذكية.
- تصميم وتنفيذ البرنامج الريادي لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الفنادق من حيث ارتفاع أسعار منتجات الطاقة وكذلك خفض نسب الإشغال.
- بناء علاقات عمل قوية تقوم على المصلحة المتبادلة مع شركاء العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لنشر وتطبيق مفاهيم السياحة الخضراء، واستمرار تبادل الخبرات مع شركاء العمل الدوليين مثل المجلس العالمي للسياحة المستدامة وكذلك التحالف الإفريقي لشهادات السياحة الخضراء، والتنسيق مع الجهات المحلية ذات الصلة مثل المجلس المصري للتنافسية وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ومرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك وجمعيات المستثمرين في القطاع السياحي وغرفة المنشآت الفندقية.

إنشاء مضمار سباق وساحات بطولات رياضية

- **وصف المشروع:** استغلال الأراضي الشاسعة المتوفرة في المناطق السياحية للقيام بمشروعات مكملة لجذب سياحة البطولات الرياضية العالمية.. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تحديد الموقع المقترح لإقامة مضمار السباقات الرياضية وتقييم الموقف القانوني والفني للمشروع.
- تسهيل إجراءات التملك والتأجير وإصدار التراخيص.
- تقديم حوافز للاستثمار في مضمار السباقات الرياضية.
- توفير خدمات مساندة وداعمة للمشروع.

مراجعة وتطبيق لوائح الاستدامة في قطاع السياحة

- **وصف البرنامج:** مراجعة القوانين الحكومية الحالية المنظمة للتطبيقات البيئية بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية، وبما يتيح تطبيقها وتخفيض التأثير السلبي للسياحة على البيئة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة منخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - الاتجاه نحو تحقيق وجهات السياحة الخضراء المتميزة.
  - تصميم لوائح تنظيمية تحفز مقدمي الخدمة (فنادق ومطاعم) بالالتزام بمفاهيم الاستدامة.
  - تنسيق ورش عمل مع الشركاء الرئيسيين ومقدمي الخدمة لزيادة الوعي البيئي.

إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالى

- **وصف المشروع:** إنشاء تجمعات سياحية على مساحات واسعة تحتوي على جميع المتطلبات المعيشية وتوفير مرافق ذات جودة عالية، لجذب العائلات الأجنبية والعربية لقضاء إجازات طويلة المدة في مصر. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - إجراء دراسات الجدوى وتحديد الأراضي المناسبة للمشروع.
  - توفير البنية التحتية للمشروع.

تطبيق نظام رد ضريبة القيمة المضافة لزيادة الانفاق على التسوق

- **وصف البرنامج:** مراجعة النظم الضريبية الحالية الخاصة برد ضريبة القيمة المضافة على السلع لزيادة اقبال السائحين على الانفاق على السلع. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة منخفضة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - دراسة البرامج المطبقة فى كثير من بلدان المنطقة.
  - اطلاق مناقصة عالمية لاختيار أفضل شركة منفذة للبرنامج.
  - وضع الهيكل الضريبي المقترح.
  - تطوير نموذج لتقييم الهيكل الضريبي المقترح.

تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة

- **وصف البرنامج:** تقييم متطلبات الأجواء المفتوحة وتداعياتها على النظام البيئي للسياحة والطيران والآثار المترتبة على الأجواء المفتوحة على مختلف أصحاب المصلحة (المطارات والسياحة ومصر للطيران)، ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - دراسة متطلبات سياسة الأجواء المفتوحة وأثارها على العمالة الموجودة فى شركة مصر للطيران.
  - تقييم مدي جاهزية المطارات المصرية لتنفيذ الأجواء المفتوحة.
  - وضع خطة لمراحل التنفيذ.
  - وضع اتفاقيات مستوى الخدمة بالاتفاق مع مقدمي الخدمة لضمان أعلى معايير الجودة في الخدمة.

إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية

- **وصف المشروع:** بناء مراكز تدريب لتوفير برامج تدريبية مصممة خصيصاً لتطوير المهارات اللازمة للعاملين في قطاع السياحة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- خطة قومية للتنمية البشرية لتبني التعليم والتدريب فى مجال السياحة.
- تحديد أولويات تنفيذ مراكز التدريب على أساس نتائج التقييم على أن يبدأ تنفيذ المشروع في المناطق ذات المهارات المنخفضة.
- تحديد برامج مصممة ودورات لتلبية متطلبات الموظفين وتحسين مهاراتهم (على سبيل المثال التركيز على المهارات اللغوية للأفراد الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية).
- توظيف مدربين محترفين.
- مراكز لنشر برامج توعية.

التنمية التشريعية والقانونية

- **وصف البرنامج:** تسريع عملية مراجعة القوانين والتشريعات في مجال صناعة السياحة والفنادق والطيران. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- خطة للتنمية التشريعية والقانونية.
- تحديد الأولويات لتعديل القوانين والتشريعات.
- مراجعة القوانين والتشريعات للتأكد من عدم تعارضها وتحديد الآثار المترتبة عليها.

قطاع التموين والتجارة الداخلية

مشروع إقامة المركز اللوجيستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى تحويل جمهورية مصر العربية إلى مركز لوجيستي عالمي لتداول وتخزين وتصنيع كافة أنشطة القيمة المضافة المرتبطة بالغلال والتي تشمل «التصنيع – التعبئة – التغليف» للحبوب والبذور المنتجة للزيوت وكذا تكرير الزيوت وتكرير السكر الخام والمواد الغذائية الأخرى ذات الصلة وتعد من السلع والمنتجات الاستراتيجية مما يحقق الأمن الغذائي لمصر ودول المنطقة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- استقبال وتداول الغلال والحبوب (قمح – ذرة – صويا) الواردة من الدول المنتجة في شمال وشرق أوروبا ووسط آسيا وشمال وجنوب أمريكا من خلال ٤ – ٦ أرصفة بحرية.
- تخزين الغلال والحبوب في الصوامع الحديثة والقباب الفيبر جلاس ذات الأنظمة المتطورة للحفاظ على جودة الغلال وتهويتها بأحدث الأساليب العلمية.
- إنشاء صناعات القيمة المُضافة لتصنيع الحبوب والغلال لخدمة الأسواق المحلية والعالمية بإجمالي حوالي ٧,٥ مليون طن سنوياً علي أربع مناطق صناعية حديثة (منطقة صناعية للمطاحن ولإنتاج الدقيق الفاخر، منطقة صناعية لصناعات الصويا، منطقة لصناعة الذرة، منطقة صناعية خاصة بتكرير وتعبئة السكر، وايضا منطقة صناعية تكميلية قائمة على الصناعات السابقة).
- إعادة تصدير الغلال والحبوب والسلع المصنعة للأسواق الخارجية.
- شحن الحبوب والغلال المصنعة وغير المصنعة والسلع الغذائية المختلفة داخل الجمهورية باستخدام شبكتي النقل النهري والسكك الحديدية.

تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية

- **وصف المشروع:** تم إعداد خطة تطوير تعتمد بالأساس على إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة بالأسلوب الاقتصادي الأمثل وباستخدام آليات الإدارة العلمية الحديثة مع التركيز على تطوير أداء كافة الأنشطة للشركة القابضة وشركاتها التابعة لتحقيق أعلى إنتاجية من المنتجات المختلفة مما يسهم بشكل فعال فى تحقيق الوفرة المطلوبة للسلع بالأسواق ويساعد على استقرار أسعارها وزيادة معدلات النمو بالاقتصاد المصرى تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الهام بالخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير سياسات العمل بمراجعة تطوير لوائح نظم العمل الأساسية واللوائح المالية بما يتلاءم مع التطور الحالى وما تشهده المرحلة من مستجدات مع تحقيق الرؤية المستقبلية للأنشطة المختلفة.
- تطوير واستكمال الهياكل التنظيمية للشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بما يحقق تنفيذ المهام الرئيسية بكفاءة (تسويق - إنتاج - إشراف - متابعة - سيطرة) مع استكمال النقص الحالى فى الإمكانيات والمؤثرات على الكفاءة التخصصية للشركة القابضة وشركاتها (وسائل نقل بأنواعها - معدات تخصصية - خطوط ومعدات إنتاج - نظم آلية حديثة - كوادر مدربة . . . الخ).
- المعاونة في المشروعات الإستراتيجية الخاصة بالصناعات الغذائية كمشروعات (المناطق اللوجيستية - المدينة التجارية - تطوير المصانع - مشروع قناة السويس الجديدة - محافظات شمال وجنوب سيناء - الوجه القبلى).
- عدم إنشاء أو إقامة أى مشروعات جديدة دون دراسات جدوى اقتصادية بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة.
- ميكنة أعمال كافة أنشطة الشركات التابعة باستخدام برامج نظم المعلومات بما يحقق العديد من المزايا أهمها توفير أفضل البدائل لاتخاذ القرارات التخصصية المختلفة وسرعة الحصول على البيانات بالإضافة لتطوير أسلوب الأداء الحالى للمهام وتحقيق السيطرة الكاملة.
- تحقيق التكامل في الأداء لجميع الشركات التابعة (تبادل المعلومات - نشر الفكر العلمى - توحيد الجهود لتدبير الخامات الرئيسية وبعض معدات وخطوط الإنتاج المتشابهة - تعظيم واستغلال أمثل للمواقع والأصول المملوكة . . . الخ) للحصول على أعلى ميزة نسبية وقيمة مضافة.
- التعاون مع كافة الجهات العلمية والبحثية المتخصصة لتطوير الأداء لكافة المجالات التخصصية بما يحقق إدارة عمليات الإنتاج والمبيعات بالأساليب العلمية مع تعظيم الاستفادة لصالح الشركات.

مشروعات الشون المطورة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع لرفع الطاقة التخزينية المتاحة وتقليل نسبة الفقد في الأقماح والحبوب المخزنة، حيث سيتم ربط تلك الشون بنظم تشغيل الكترونية ذات مستوى عالي من الدقة يضمن سلامة ومتابعة تلك الشون وما تحتويه من أقماح.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير وتنفيذ عدد من الشون يبلغ ١٠٥ شونة، ينفذ منها ٢٣ شونة بمواقع الشركة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ربط الشون بنظم تشغيل الكترونية ذات مستوى عالي من الدقة يضمن سلامة ومتابعة تلك الشون وما تحتويه من أقماح.

مشروعات صوامع الغلال

مشروع الصوامع الممولة من دولة الإمارات

- **وصف المشروع:** يُعد المشروع إضافة هائلة إلى الطاقات التخزينية المتاحة بالدولة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء عدد ١٢ صومعة بسعة تخزينية لكلا منها ٦٠ ألف طن وبسعة إجمالية ٧٢٠ ألف طن.

مشروعات مبادلة الديون الإيطالية

- **وصف المشروع:** العمل على إنشاء عدد (١٠) صوامع أفقية وعدد (٢) منطقة لوجيستية وعدد (١) صومعة رأسية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء عدد ١٠ صوامع أفقية بسعة إجمالية ١٦٥ ألف طن موزّعة على ٥ مواقع.
- انشاء عدد ٣ منطقة لوجستية بمنطقتي كوم أبو راضى بالوسطي محافظة بنى سويف، أبو خليفة بالقنطرة غرب محافظة الاسماعيلية.
- انشاء صومعة رأسية بمنطقة شطا بمحافظة دمياط.

بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى منع الممارسات الضارة بصحة وسلامة المستهلك ومنع التغيرات الغير مبررة في أسعار السلع والمنتجات خاصة الخضر والفاكهة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تبادل المعلومات بين الجهات الرقابية المختلفة بالسوق المصري عن المنتجات التي وصلت الأسواق وتسبب خطورة على سلامة وصحة المستهلك مما يحقق الآتي:
  - استخدام هذا النظام كأداة فاعلة في مراقبة الأسواق.
  - منع تداول المنتجات الضارة داخل السوق المصري وحماية المستهلك من المخاطر التي قد يتعرض لها.
  - تسجيل الإخطارات التي تمت من أجل سحبها من الأسواق.
- الإستفادة من الرصد اليومي الذي يتم عن طريق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من خلال خمسة عشر ألف نقطة رصد على مستوى الجمهورية وتحديد مناطق التغير غير المبرر في أسعار السلع وخاصة الخضر والفاكهة وذلك لزيادة المعروض منها بالمنافذ التابعة لوزارة الزراعة ووزارة التموين وشباب الخريجين والقوات المسلحة بأسعار مخفضة مما ينتج عنه إحداث التوازن التلقائي لأسعار تلك السلع.

تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية

- **وصف البرنامج:** إقامة مشروعات تجارية ومناطق لوجيستية في مختلف المحافظات المصرية خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تضم محافظات الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، بني سويف، الأقصر.

المرحلة الثانية: تضم محافظات بورسعيد، الغربية، الدقهلية، كفر الشيخ.

المرحلة الثالثة: تضم محافظات شمال سيناء، جنوب سيناء، الشرقية، الإسماعيلية، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

يتم تقسيم المحافظات حسب نصيب الفرد إلى ثلاث تقسيمات:

- ١٨ سم٢ في المحافظات الحضرية (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، مرسى مطروح، بورسعيد).
- ٥٠ سم٢ في المحافظات السياحية (جنوب سيناء، البحر الأحمر، الأقصر).
- ٤ سم٢ في باقي المحافظات (دمياط، الدقهلية، شمال سيناء، الإسماعيلية، كفر الشيخ، الشرقية، السويس، القليوبية، البحيرة، المنوفية، قنا، أسوان، الفيوم، بني سويف، المنيا، الوادي الجديد، أسيوط، سوهاج).

قطاع الإسكان

إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن في مجال التنمية العمرانية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الإسكان، بالإضافة إلى توفير مساكن لائقة وبأسعار مناسبة لشريحة كبيرة من المواطنين.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع وتنفيذ إطار عام لإدارة الأراضي لتسهيل عملية تخصيص الأراضي اللازمة لشركات التطوير العقاري.
- تفعيل قانون سوق التطوير العقاري وقانون التسجيل العقاري وكذلك إنشاء وتفعيل اتحاد للمطورين العقاريين وصندوق لضمان مشروعات التطوير العقاري وكذلك اتحادات الشاغلين.
- التوسع في الخدمات المقدمة في برنامج المساعدات الإسكانية بهدف تغطية القطاع المنزلي ذا الدخل المنخفض وغير القادر على تملك وحدة سكنية.
- الانتهاء من تطوير المناطق العشوائية مع تطبيق كود الإتاحة وفقاً لأولويات الخطة القومية.
- متابعة وصول نظام تسجيل الممتلكات لجميع المناطق.
- تأسيس نظام لمتابعة صيانة المباني بهدف إطالة عمر المباني القائمة.
- وضع خطة تدريجية لتحرير الإيجارات.

إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إنشاء كل من العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة (كما ورد ذكرها في إطار المشروعات القومية الكبرى) ومدينة العلمين الجديدة ومدينة توشكي الجديدة ومدينة الفرافرة الجديدة ومدينة شرق بورسعيد.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة العلمين الجديدة ٤٩ ألف فدان ويبلغ عدد السكان المستهدف حوالي ٢ مليون نسمة.
- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة توشكي الجديدة ٣٠٠٠ فدان لاستيعاب ٨٠ ألف نسمة لتوفر ٣٠ ألف فرصة عمل ولتتكامل مع القرى الريفية المحيطة بمشروع توشكي وتضم الخدمات والصناعات الخفيفة والتصنيع الزراعي والأنشطة الترفيهية.
- تشمل مدينة الفرافرة الجديدة ثلاث قرى، منها قريتين زراعيتين وأخرى خدمية كاملة الخدمات والمرافق الداخلية بمساحة إجمالية١٦٠٠ فدان.
- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة شرق بورسعيد ١٢ ألف فدان وتعد المدينة الساحلية الجديدة الأولى شرق قناة السويس لتخدم أغراض تنمية منطقة قناة السويس بحيث تستهدف استيعاب أكثر من نصف مليون نسمة مع اكتمال نموها.

قطاع النقل

تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية

- **وصف المشروع:** تطوير الشبكة الحالية للطرق على النحو الذي يسهل من حركة المواطنين والبضائع في أنحاء الجمهورية ويحسن من مؤشرات الاتصالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير محور البحر المتوسط ومحور سيناء لتطوير الطرق العرضية على ساحل البحر المتوسط ومحافظة سيناء.
- تنفيذ محور القاهرة / دمياط/ بورسعيد، لتطوير الطرق المؤدية من القاهرة إلى مينائي بورسعيد ودمياط على ساحل البحر المتوسط.
- تنفيذ محور البحر الأحمر وتطوير الطرق الساحلية على البحر الأحمر حيث يساهم فى خدمة مشروع تطوير ميناء سفاجا التعديني.
- تنفيذ محور الصعيد، لتطوير الطرق والسكة الحديد على طول صعيد مصر على جانبي النيل.
- تنفيذ محور تنمية السويس وتطوير الطرق بالدلتا.

تطوير مرفق سكك حديد مصر

- **وصف المشروع:** تطوير برنامج شامل لتطوير مرفق سكك حديد مصر بهدف تحسين الخدمة المقدمة بقطاع النقل البري.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تجديد وتطوير الوحدات المتحركة وتجديد العربات.
- توريد وإدارة وتشغيل خط VIP (القاهرة-أسوان) بسعر خاص.
- إنشاء القطار فائق السرعة الاسكندرية/أسوان.
- إنشاء خط كهربي جديد يربط بين محافظتي الأقصر والبحر الأحمر.
- تطوير ورش الهيئة الانتاجية والفرعية لرفع كفاءتها في صيانة الجرارات والعربات.
- إنشاء ورشة تصنيع عربات السكك الحديدية والمترو وذلك بمنطقة أبو زعبل على مساحة ١٢٦ كم مربع.
- تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان من خلال تطوير وتحديث المزلقانات ونظم التحكم في الإشارات وغيره.
- تطوير وتحديث المنشآت الثابتة على الخطوط من محطات ومزلقانات وتجديد السكك.

تطوير قطاع النقل البحري

- **وصف المشروع:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للعديد من الموانى ورفع كفاءة الخدمات المقدمة مثل تطوير موانيء الاسكندرية ودمياط وبورسعيد ونويبع وشرم الشيخ والسويس والغردقة والطور وسفاجا.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إقامة مشروعات إحلال وتطوير الأرصفة البحرية والجافة وانشاء مناطق لوجيستية.
- تطوير منظومة الشحن والتفريغ لتقليل زمن انتظار السفن.
- تطوير وتحديث بيئة العمل داخل الموانئ والربط الإلكتروني لأنظمة العمل داخل كل ميناء.
- تحقيق أعلى معدل لاستغلال المساحات المتاحة والمخازن داخل الموانئ.
- العمل على تنفيذ مشروع الشباك الموحد وذلك لتسهيل التعامل مع الجمهور.
- تحديث الأجهزة المستخدمة في تأمين الموانئ.

تطوير قطاع النقل النهري

- **وصف المشروع:** رفع كفاءة مرفق النقل المائي عبر نهر النيل وقنواته الملاحية وتطويره بما يحقق استغلاله الاستغلال الأمثل على أسس فنية واقتصادية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطهير وتحسين المجاري الملاحية والأهوسة وصيانتها بما يحقق حسن الاستفادة منها على الوجه الأمثل وتقسيمها إلى خطوط لنقل البضائع والركاب.
- تهيئة البنية الأساسية للنقل النهري لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي في مشاريع النقل المائي (ركاب – بضائع) للمشاركة في المشروعات وتقليل الاعتماد على موازنة الدولة والوصول إلى التنفيذ الذاتي لمشروعات الهيئة.
- المساهمة في تقليل الضرر بالطرق من ناحية نقل حصة من البضائع في حدود ٢٨٪ عبر النيل وروافده.